وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الإجتماعية

قسم العلوم الانسانية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام و الاتصال

تخصص: اتصال سياحي

تحت عنوان:

أثر السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي بالجزائر

-دراسة حالة لمديرية السياحة لولاية مستغانم-

من إعداد الطلبة:

يقدومي أمين

شلابي نصيرة

تحت إشراف الأستاذ:

بوظراف

السنة الجامعية 2016– 2017

مقدمة:

-أصبحت التنمية الشاملة الهدف المنشود لمعظم دول وحكومات العالم, وحتى يتحق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية, ضمن سياسيات واستراتيجيات كلية قطاعية في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد،وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات, المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

-في هذا الإطار، يعد السوق العالمي للسياحة سوقا عملاقا وجذابا، والتوقعات متفائلة بالنسبة لاتجاه تطور حجمه في المستقبل وتظهر أهمية السوق السياحية العالمية من الإحصائيات الخاصة، إذ تشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة إلى إن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى, وهكذا أصبحت صناعي السياحة في سلم الاهتمامات الرسمية والمهنية والشعبية وأصبحت تحوز اهتمام جميع المسئولين في العالم وفي الوطن العربي بالخصوص،لما تشكله من أهمية في تنمية مواردها إلى جانب مختلف الصناعات الأخرى، إذ إن استمراريتها تشكل موردا لا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية إضافة إلى آثارها الإيجابية في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية وتعريف سكان العالم بها وبنهضتها وعليه سوف نحاول من خلال هذا العمل التطرق إلى بعض من جوانب السياحة وأهميتها وبالأخص دورها ضمن الاقتصاد العالمي وفي الوطن العربي، كما سنحاول الحديث عن السياحة الجزائرية، خاصة إذا ما علمنا إن للجزائر إمكانيات تؤهلها لاحتلال مكانة هامة في السوق العالمية للسياحة وبالتالي الاستفادة من مداخيل هامة من العملة الصعبة، علما إن قطاع السياحة يجلب لوحده لبعض الدول مدا خيل تفوق مدا خيل الجزائر من

المحروقات

-ويعتمد قطاع السياحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، وعلى المنشئات الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة. وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات السياحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيئية.

-لذا فإن لقطاع السياحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي والسياحة اليوم لم تعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان، الذي ينحصر بين المأكل و المشرب والتنزه فقط، بل أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، تلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، واقتداء بالدول السياحية، تبنت العديد من دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو سياسة النهوض بالسياحة، وكان عليها أن تعمل على إحداث منتجات سياحية وتسويقها لجلب المزيد من السياح والعملة الصعبة، وهذا يعني القيام بعمليات إنتاجية سياحية تشمل توفير التجهيزات الأساسية (إنشاء المطارات والموانئ والطرق، ودعم الاستثمارات...) وهذا الأمر كان يقتضي العمل بسياسة تتضمن برامج ودراسات هادفة، وتوفيرموارد مالية وبشرية كافية، مما جعل دول العالم الثالث تواجه صعوبات كبيرة لاستغلال مؤهلا باللجوء إلى الخبرات والمساعدات التقنية والمالية الخارجية.

شكر و التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

نتقدم بقلب شاكر و نفس خاضعة للذي اهدانا العقل و فضلنا على سائر المخلوقات سبحانه الذي يستحق الشكر و الحمد على نعمه وحده لا شريك له

ونتقدم بالشكر الخالص الى الاستاذ المؤطر "بوضراف" الذي كان لنا نعم الاستاذ و نعم المرشد من خلال توجيهاته و نصائحه و تدخلاته طوال فترة اعدادنا لهذا العمل المتواضع كما نتقدم بالشكر للاساتدة الذين اشرفوا على مناقشة عملنا وعلى كل ماقدموه لنا من نصائح و توجيهات و نخص بالذكر الاستاذ "بن طيفور" و الاستاذ "شهيدة" و نشكر كل من ساهم في مساعدتنا من قريب او من بعيد لاداء عملنا في احسن الظروف

ولله الحمد و الصلاة و السلام على رسول الله

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل:

الدكتور:بوظراف

الأستاذ:شهيدة عبد الله مناقشا

الإطار المنهجي

تحديد الموضوع

تعد السياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة إذ بلغت عائداته مئات المليارات من الدولارات و عدد السائحين مئات الملايين.

و الجزائر كبلد يزخر بمقومات الجذب السياحي تسعى لان تحتل موقعها في السياحة الدولية و ذلك لدعم اقتصادها و تنويعه.

و مشكلة البحث تكمن في الاستراتيجيات التي تتبناها الجزائر من اجل النهوض بهذا القطاع بغية تحقيق اثر ايجابي على اقتصادها و كافة النواحي .

الإشكالية

تعتبر السياحة المفتاح الأساسي للتدفقات المالية بالنقد الأجنبي للبلد و يمكن ان تصبح بديلا لقطاع المحروقات بالجزائر الذي لم توظف عائداته بالشكل الجيد الذي يسمح بتحريك العجلة الاقتصادية.

ومديرية السياحة هي إحدى الهياكل السياحية التي انشاتها الدولة و أسندت إليها مجموعة من المهام للنهوض بقطاع السياحة وتكمن مشكلة البحث في واقع السياحة بمستغانم في ظل القوانين الجديدة التي سنتها الدولة و التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في القطاع بالولاية و معرفة أثر النشاط السياحي على مختلف النواحي الاقتصادية بمستغانم لذلك تمثل سؤال إشكاليتنا في:

ما هو أثر السياحة على النشاط الاقتصادي بمديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية مستغانم؟

1-التساؤلات الفرعية

للإجابة على الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية:

1-كيف يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصاديةَ.

2-كيف يمكن لقطاع السياحة ان يحسن من ميزان المدفوعات.

3-ماهو دور السياحة في تخفيض من نسب البطالة.

4-ماهو واقع السياحة في الجزائر وماهي السياسة المنتهجة لتطويره و ترقيته.

2-فرضيات البحث

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1-للسياحة دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في العمالة و تحسين ميزان المدفوعات.

2-تعتبر السياحة من بين أهم القطاعات التي لها تخفيض من نسب البطالة .

3-تتبنى الجزائر سياسة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ترقية قطاع السياحة.

3-أسباب إختيار الموضوع

-الأسباب الذاتية

1-رغبتنا في دراسة الموضوع لأهميته و جديته

2-الاهتمام الشخصي بالموضوع وارتباط الدراسة بتخصصنا المتمثل في الاتصال السياحي.

-الأسباب الموضوعية

1-نظرا لأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات البديلة لقطاع المحروقات خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي مست هذا الأخير في الفترة الأخيرة.

4-أهداف الدراسة

1-تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة .

2-إبراز المكانة الاقتصادية للسياحة و الدور الذي تلعبه في عملية التنمية .

3-تسليط الضوء على قطاع السياحة في الجزائر ومعرفة النقائص التي يعاني منها.

5-أهمية البحث

1-تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مما من شأنه أن يساهم في التنمية المحلية

2-سعي الجزائر لإيجاد بديل اقتصادي بخلاف المحروقات.

6-المنهج المتبع

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح مختلف المفاهيم حول السياحة والتنمية الاقتصادية

7-صعوبات البحث

من خلال بحثنا في هذا الموضوع واجهتنا صعوبات فيما يخص قلة المصادر خاصة منها المتعلقة بالسياحة في الجزائر وكذلك فيما يتعلق بإحصاءات السياحة في الجزائر،ناهيك عن الصعوبات التي تلقينها من الديوان الوطني للسياحة فيما يتعلق بمنحنا إحصاءات التي من شأنها إفادتنا في بحثنا هذا

8-الدراسات السابقة

من الرسائل و الدراسات التي تناولت موضوع دور السياحة في التنمية الاقتصادية تمكنا الاطلاع على مجموعة من بينها من بينها:

-الأطروحة الأولى: عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه شعبة تسيير المؤسسات لجامعة باتنة

-الأطروحة الثانية: دكتور يحي سعيدي و أستاذ سليم العمراوي،مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية،كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة مسيلة 2013

9-تحديد المفاهيم:

1-السياحة

-لغة: السياحة لغة تعني التجوال وعبارة ساح في الأرض تعني الذهاب وصار على وجه الأرض[1].

2- اصطلاحا: تعرف بأنها تنقل مؤقت للأشخاص فرديا أو جماعيا من مقر سكناهم إلى اتجاه أخر للترفيه على النفس وإشباع الرغبات ورفع المعنويات وتلبية الحاجات الثقافية والعلمية مما يؤدي إلى ظهور نشاط اقتصادي

2-التنمية الاقتصادية[2]

1-لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.
2-اصطلاحا: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

3-أثر[3]

1-لغة:هو مايبقى بعد الشئ

---

[1]قاموس معاني
[2]موقع،http://azizelkachouani.canalblog.com، سا 22.43، تاريخ 2017-01/20
[3]سلمان العودة،موسوعة سلمان العودة،من موقع،http://www.salmanalodah.com،سا 17.45،تاريخ،2017/01/25

2-اصطلاحا: له ثلاثة معان: الأول، بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء.

10-أدوات و حدود الدراسة:

1-الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة بالمديرية السياحة و الصناعة التقليدية بمستغانم

2-الإطار ألزماني: استغرقت الفترة الزمنية للدراسة من شهر فيفري 2017 الى غاية نهاية شهر افريل 2017

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي حيت تكمن أهمية هذه الدراسة في توفير قاعدة معلوماتية حول المؤهلات والهياكل السياحية بمستغانم وكذلك النشاطات السياحية المسندة لمديرية السياحة و هذا من خلال دراسة تطبيقية على مستوى مديرية السياحة و الصناعات التقليدية بمستغانم كنموذج.

و لتنفيذ هذه الدراسة ثم إعداد و برمجة مقابلات مع موظفي المديرية وتحليلها و التوصل إلى نتائج.

الإطار النظري

الفصل الأول:

مدخل حول السياحة

مقدمة الفصل:

إن السياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية و ديناميكية عبر العالم ، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة و امتصاص البطالة و ترقية مناطق بأكملها ، و لهذا فكثير من الدول جعلت من هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني ، و أصبح ناتجها الداخلي الخام يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية، و حسب المنظمة العالمية للسياحة فقد قدرت العائدات السياحية العالمية ب : 476 مليار دولار سنة 2000 و يتوقع لها المزيد من النمو و الازدهار بحلول عام 2010وعليه أصبحت السياحة تكتسي أهمية في المجالات المختلفة فجاء هذا الفصل لإلقاء نظرة عامة حول السياحة.

➢ الفصل الأول:مدخل حول السياحة

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمى للسياحة

المطلب الأول: تعريف السياحة و السائح

-تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

تعريف السياحة: تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية.[1]

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وانتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة و تقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى.

-ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الاستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات

[1] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،دار الزهران للنشر و التوزيع،الأردن،1997،ص21

والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات.

-ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام.[2]

-وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة.

-ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن اعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والاستجمام.

-كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الانتقال و الغاية.

تعريف السائح:[3]

-يمارس غالبية البشر التنقل سواء داخل الوطن أو خارجه فمنهم من يتنقل للحصول على عمل ومنهم من يهاجر و آخرون لأغراض سياسية ....الخ

فقد عرف **تينارد** السائح بأنه كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 04 أشهر ودلك لأسباب ترفيهية أو صحية أو

[2] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،مرجع سابق،ص21

[3] بلاطة مبارك و كواش خالد،سوق الخدمات السياحية،مجلة علوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 4،جامعة سطيف،،2005،ص154

دراسية أو الخروج للمهمات أو الاجتماعات.

كما عرف "مؤتمر الأمم المتحدة للسفر و السياحة الدوليين بروما "سنة 1963 السائح على انه "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب لغير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها" حيث صنف هدا التعريف السياح إلى فئتين من الزائرين هما الزائرين و مسافري الرحلات السريعة.[4]

1-السائحون وهم الزائرون المؤقتون الدين يقيمون أكثر من 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

2-مسافري الرحلات السريعة وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها

[4]بلاطة مبارك و كواش خالد،سوق الخدمات السياحية،مرجع سابق،ص154

المطلب الثاني:تعريف السياحة لدى المنظمة العالمية للسياحة ولدى بعض الباحثين

أولا المنظمة العالمية للسياحة:

-قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها "مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".

ثانيا: تعريف السياحة لدى بعض الباحثين:

-تعريف السويسري **اكلور** أن السياحة السويسرية تتكون من أولئك الأفراد الدين يقيمون مؤقتا بسويسرا بعيدا عن مقر إقامتهم للأسباب التالية

-الأسباب الصحية أو الترويج أو إرضاء احتياجات ثقافية.

-الأسباب المهنية (رحلات رجال الأعمال مؤتمرات)

-الأسباب التعليمية (الطلبة)

تعريف الاقتصادي النمساوي **فونش وليرن** للسياحة أنها "كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة"

تعريف **ماكنتوش و زملائه** "أنها مجموعة الظواهر و العلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشات الأعمال و الدول و المجتمعات المضيفة و دلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح و الزائرين"

تعريف العالمين السويسريين **هانزكر و كرافت** "مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي طالما أن هدا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المريح".[5]

[5]يحي سعيدي و سليم العمراوي،مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية،كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة مسيلة،2013ص5

المطلب الثالث:مفهوم السياحة في الإسلام

-إن المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد انه يعني التجوال و عبارة "ساح في الأرض" تعني دهب و سار على وجه الأرض وجاء في كتب أخرى لفظ السياحة يعني "الضرب في الأرض ومنها سيح الماء" أي جريانه و لقد ورد لفظ السياحة في القران الكريم في أكثر من موضع ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى "براءة من الله و رسوله إلى اللذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و اعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين"[6]و معنى سيروا أيها المشركين سير السائحين امنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم احد .إضافة إلى ذلك فان من فرائض الإسلام حج البيت من استطاع إليه سبيلا و هذا ما يدخل ضمن السياحة الدينية و في نفس السورة الآية (111-112)"التائبون [7] العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين" ومعنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "سياحة أمتي الصوم" و يقول المفسرون أن السائحون هم المسافرون للجهاد أو طلب العلم.وفي سورة التحريم ورد قوله تعالى في الآية الرابعة"عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات و أبكارا" و معنى سائحات هنا صائمات و سمي الصائم سائحا لأنه يسيح من النهار بلا زاد و قال بعض المفسرون مهاجرات أو صائمات.[8]

[6]سورة التوبة رقمها9 مدنية الاية (1-2)
[7]نفس السورة الاية (111-112)
[8]سورة التحريم رقمها 66 مدنية الاية(4-5)

المبحث الثاني:السياحة أنواعها أركانها و خصائصها[9]

المطلب الأول:أنواع السياحة

-تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات المختلفة وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي :

1- طبقا لعدد الأشخاص المسافرين:حسب هدا المعيار نجد الأنواع التالية

- **سياحة فردية**:هي سياحة غير منظمة ولا نعتمد على برنامج منظم يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص لزيارة بلد أو مكان ما تتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.كل سائح من هده المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة التي جاء من اجل تحقيقها و التي تتوقف غلى مقدرته المادية.

- **سياحة جماعية**:وهي عبارة عن سياحة منظمة و يطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم و ترتيب مثل هدا النوع من السياحة و كل سفر أو رحلة لها برنامج خاص و محدد و سعر محدد و تعتمد على تحقيق رغبات المجموعة.

2-**طبقا لنوع وسيلة النقل المستعملة:** حسب هدا المعيار نجد

- **سياحة برية** السيارات الخاصة السكك الحديدية الحافلات العامة و الخاصة.

- **سياحة بحرية** أو نهرية على السفن و البواخر.

- **سياحة جوية** على الطائرات المختلفة.

3- طبقا للسن حسب هدا المعيار نجد :

1-سياحة الطلائع: ويتعلق هدا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7-14 سنة وهي المرحلة التعليمية حيث يتم من خلالها الأطفال باكتساب معارف و مهارات و سلوكيات معينة.تقوم كثير من الشركات السياحية أو النقابات أو الجمعيات الخيرية

[9]كواش خالد،اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية،حالة الجزائر،ص41

بتنظيم هدا النوع من الرحلات كان تكون في شكل رحلات الكشافة أو رحلات تعلم السباحة أو تعلم الحاسوب أو التعرف على الطبيعة و دائما تكون في فترة العطل المدرسية وتكون أسعارها رخيصة و خدماتها قليلة و مناسبة.[10]

-سياحة الشباب

-سياحة متوسطي الأعمار

-سياحة كبار السن

-سياحة الفئات الخاصة

4-طبقا لمعيار مستوى الإنفاق ونجد:

-السياحة الاجتماعية أو سياحة محدودي الدخل

-سياحة الطبقات المتميزة.

-سياحة الأغنياء.

5-طبقا للمناطق الجغرافية حسب هدا المعيار نجد:

-سياحة داخلية:ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه وهدا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات و أسعار متنوعة وتشجيعية لمواطني البلد و يعتبر من أهم أنواع السياحة.

-سياحة إقليمية:هي السفر و التنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية الدول الإفريقية دول المغرب العربي دول جنوب شرق آسيا.

وتتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة.

-السياحة الخارجيةّ: ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما وهدا النوع من

[10] كواش خالد،اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية،مرجع سابق،ص42،41

السياحة تبحث عنه اغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه للحصول على العملات الصعبة و يتطلب هدا النوع من السياحة خدمات مختلفة و بنية تحتية كبيرة و كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار و تطورت من ناحية الجودة والأسعار و تطورت البنية التحتية و الفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب الدين يزورون البلد و يعتمد هدا النوع من السياحة على:[11]

*توافر الخدمات السياحية

*تطور البنية التحتية

*توفر الأمن و الاستقرار

*احترام السياح و توفر الحرية

*ثبات القوانين

*سهولة الحصول على تأشيرة الدخول

*انخفاض الأسعار

6-طبقا للجنسية :

-**سياحة الأجانب:**(السياحة العالمية) و يتضمن جميع الأجانب ما عدا مواطني البلد.

-**سياحة المقيمين:**خارج البلد (سياحة المغتربين).

7-طبقا للغرض:

-**سياحة المتعة**(الترفيه و الاستجمام)

-**السياحة الثقافية** وهي جميع أنواع السفر التي تمكن الناس من أن يتعلموا من بعضهم البعض طرق حياتهم و أفكارهم.

-**سياحة العلاج(الاستشفاء):**وتكون بهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص أو المصحات أو الأماكن

[11]كواش خالد،اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية،مرجع سابق،ص42

الخاصة لعلاج حالات متميزة.

-سياحة الرياضة و يقصد بها الانتقال إلى دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها.

-سياحة الأعمال (التجارة) و تخص رجال الأعمال والتجار يزورون فيها المعارض و الأسواق التجارية الدولية.[12]

-السياحة الدينية وهي التوجه لزيارة الأماكن الدينية والمقدسة والتاريخية و أهم دافع بها هو السفر قصد الحج.

-سياحة المؤتمرات و الاجتماعات.

-سياحة المعارض.

سياحة المهرجانات

[12] كواش خالد،اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية،مرجع سابق،ص42

المطلب الثاني:أركان السياحة[13]

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:

1-النقل: إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل اذ انه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل و توفر طرق المواصلات و خدماتها.

*النقل البري وتشمل السيارات الخاصة و المؤجرة القطارات الدراجات النارية...الخ

*النقل البحري ويشمل المراكب الزوارق ...الخ

*النقل الجوي ويشمل الطائرات بأنواعها

2-**الإيواء:** لا توجد سياحة بدون أماكن إيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى أي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة اد يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه و يتمثل الإيواء في الفنادق الشقق السياحية المخيمات.

3-البرامج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح وتتمثل هده البرامج في زيارة المتاحف والأماكن الأثرية و التاريخية و أماكن الترفيه و المناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية....الخ بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات الأسواق المنتزهات...الخ.

[13]احمد مقابلة،صناعة السياحة، ،دار الكنوز و النشر للتوزيع،2007،ص28

المطلب الثالث: خصائص السياحة[14]

تتمثل خصائص القطاع السياحي فيما يلي:

-تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى(صناعية-خدماتية).

-العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد و تنوع المقومات و الخدمات و التجهيزات السياحية بل و على غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية.

-تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى أخر فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه و عليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها.

-إن الطلب السياحي لا يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات الكمالية.

-يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات و الاتصالات و التقلبات الاقتصادية (الرواج و الكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية و سياسية التي يصعب على الدولة التحكم و التأثير فيها.

ارتباط الطلب على الموارد و الخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين و في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.

[14] احمد مقابلة،صناعة السياحة،مرجع سابق،ص ،ص29،28

-تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة لدى دول أخرى في إنتاج سلع بديلة.[15]

-صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي و الاجتماعي و مجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لدا فهي تتطلب مستوى اكبر من الكفاءة و التأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

-عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى أخر كما في العديد من الصناعات الأخرى.

[15] احمد مقابلة،صناعة السياحة،مرجع سابق،ص29

المبحث الثالث:التنمية السياحية تعريفها متطلباتها و أهدافها[16]

المطلب الأول: تعريف التنمية السياحية

تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات و رغبات السياح وتشمل كذلك بعض تأثير السياحة مثل خلق فرص عمل جديدة و دخول جديدة و جميع الأنماط المكانية للعرض و الطلب السياحيين كالتوزيع الجغرافي للمنتجعات السياحية.و يمكن تعريفها على أنها تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني من حيث تحسين ميزان المدفوعات و زيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية و المحلية و خلق فرص عمل جديدة مباشرة و غير مباشرة و الزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جدب سياحية و سكانية في المناطق النائية.

تتكون التنمية السياحية من عدة عناصر أهمها:

عناصر الجدب السياحية و يمكن تلخيصها فيما يلي:

*عناصر المواقع السياحية و تشمل العناصر الطبيعية كأشكال السطح و المناخ و الغابات و عناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات و المتاحف.

*النقل بأنواعه المختلفة و الطرق و المسالك و وسائل النقل المختلفة(البرية الجوية و البحرية).

*أماكن الإيواء سواء التجاري منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.

* التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي و الإدارة السياحية و البنوك.

*خدمات البنية التحتية كالمياه و الكهرباء و الاتصالات و الأسواق و

[16] عثمان غنيم،التخطيط السياحي،دار الصفاء للطباعة،عمان،1999،ص45

أعمال الترجمة.يضاف إلى كافة هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة.فتنمية السياحة عادة ما تنفد من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا.[17]

[17] عثمان غنيم،التخطيط السياحي،مرجع سابق،ص45

المطلب الثاني:متطلبات التنمية السياحية[18]

-تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات يجب مراعاتها فأي خطة تنمية سياحية تتطلب تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية و وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ و تدريب الأيدي العاملة المتخصصة و التي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشات السياحية القيام بدورها المطلوب ووضع الأهداف الاستثمارية المتطورة لاستثمار الموارد مع توفير المناخ الاستثماري اللازم لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي و العالمي بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة للقطاع السياحي و ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية و الإدارية و الاجتماعية لمختلف القطاعات.

-إن القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية لها و يتطلب دراسة السوق السياحي من اجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتأمينها قدر الإمكان و التأكد من أن تنفيذها يسمح بالمحافظة على المواقع السياحية بشكل دائم لان جذب السياح إلى هده المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عوامل تتميز به المواقع السياحية و على توفير شبكة من مواقع الإيواء لكل شكل من أشكال الدخل و لكل نموذج من الرغبات و على رفع مستوى نظافة و جودة الخدمة السياحية لكونهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية.

[18]دكتور يحي سعيدي و أستاذ سليم العمراوي،مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية،مرجع سابق،ص99

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياحية[19]

-إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف اكبر إلا و هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للدولة.و تختلف أهداف التنمية السياحية و أساليب تحقيقها من دولة الى أخرى و من وقت الى أخر داخل نفس الدولة و يرجع هذا الى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي و إمكانياتها التنموية و موقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة الى ظروفها الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و غيرها فمثلا نجد بعض الدول تهدف من عمليات التنمية الى جلب اكبر عدد ممكن من السواح مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية في حين تهدف دول أخرى الى جدب عدد محدود من السائحين من دوي الدخول المرتفعة.

-و في الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية الى قسمين:

-أهداف عامة وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية الى تحقيقه بصفة عامة مثل

*تحقيق نمو سياحي متوازن

*تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة

*زيادة فرص العمل و خفض معدلات البطالة

* زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي

*زيادة الدخل القومي الإجمالي

*تنمية البنية الأساسية و توفير التسهيلات اللازمة للسائحين و المقيمين بالدولة.

*الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع و خدمات في عمليات البناء و إدارة الكيان السياحي

[19] دكتور يحي سعيدي و أستاذ سليم العمراوي،مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية،مرجع سابق،ص،ص100،99

*المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية بحيث تتميز صناعة السياحة الناجحة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاك المجتمع و مساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها الدولة، كذلك الحال بالنسبة للتنمية السياحية إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية بالدولة بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة و مستقرة و تنمية مناطق نائية أو تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات و خلق العملات الصعبة.

-أهداف محددة و تمثل التعريف بالمقومات الأثرية و الدينية و التاريخية التي يزخر بها البلد و التعريف بالجانب الحضاري الذي يمتلكه البلد.ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار التكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وهي

*زيادة عدد السائحين

*تمديد متوسط الإقامة

*زيادة متوسط الإنفاق اليومي.[20]

[20] يحي سعيدي و سليم العمراوي،مساهمة السياحة في تنمية الاقتصادية،مرجع سابق،ص100

خاتمة الفصل:

حتى أوائل القرن العشرين لم تكن السياحة إلا ترفا لكبار الأغنياء، و محبي المغامرات، و بعض الباحثين و المولعين بحب الآثار، و كانت تستغرق كل رحلة، في الأغلب عدد أشهر الانتقال من مكان لآخر، و نادرا بين القارات.

و مع التطور الذي حصل في بداية القرن العشرين، تطورت السياحة و أصبحت في متناول القادرين و محبي الاطلاع و المعرفة و خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية لاستقرار الأوضاع الأمنية في العديد من الدول، فصارت بذلك السياحة وسيلة لتحريك الصناعات الأخرى، و جلب العملة الصعبة للبلد المضيف و لذلك بدأ الاهتمام بالسياحة كعلم قائم بذاته و صارت السياحة بذلك صناعة شاملة متنوعة، تساهم في تحقيق التنمية الشاملة، و ظهرت منظمات محلية و عالمية لدعم السياحة وأنشئت العديد من الدول معاهد و كليات لتدريس السياحة و الفندقة، و خلق الثقافة السياحية عن طريق ترويج المنتجات السياحية لجلب المستهلكين.

الفصل الثاني:

مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

شهدت صناعة السياحة تطورا هائلا خلال السنوات العشر الأخيرة, إلى حد إن خبراء هذه الصناعة يعتبرونها الآن اكبر الصناعات في العالم. والسياحة شأنها في ذلك شأن الاتصالات التكنولوجيا والمعلومات شهدت نمو بمعدلات سريعة.يقول الخبراء من الصعب حساب تأثير السياحة على الاقتصاد العالمي ويقول المجلس الأعلى للسياحة إن المقاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة لمساهمة السياحة لأن الحسابات المبنية على الإنفاق المباشر فقط تتجاهل تأثير السياحة على القطاعات الأخرى ، مثل المطاعم ومحلات التجزئة ، وفي حالة إضافتهما ،يمكن القول بأن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو3200 بليون دولار سنويا أي نحو 11 % من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم .

➢ الفصل الثاني:مساهمة السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية

-المبحث الأول:مدخل حول التنمية الاقتصادية

-المطلب الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية[21]

-إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي و إنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره فإن **التنمية الاقتصادية** تعرف بأنها"سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

-ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية "فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل."

-ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا،أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

[21]بناني فتيحة،السياسة و النمو الاقتصادي،دراسة نظرية،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاقتصادية،جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2008،2009،ص4

-أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.[22]

- من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:إن التنمية هي عبارة عن نمو

مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

- ضمان الحياة الكريمة للأفراد

- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

[22]بناني فتيحة،السياسة و النمو الاقتصادي،مرجع سابق،ص،ص4،5

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية[23]

النّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

[23] مقدم مصطفى،بحث حول النمو الاقتصادي،،منتديات ستار تايمز،سا 16.08التاريخ2017/03/14

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية[24]

-لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار، ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم اختيار عدد منها كما يلي:

1- نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية:

1- نظرية آ دم سميث (Adam Smith):

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه**: ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776**يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها :

أ* القانون الطبيعي : اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فانه يعد كل فرد مسئولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك **يدا خفية Invisible Hand** تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب* تقسيم العمل :

وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى النتيجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال :

يعد ضروريا للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- دوافع الرأسماليين على الاستثمار :

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[24] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مطبوعة مقدمة للطلبة السنة الثانية تخصص التنمية المستدامة،كلية العلوم السياسية،جامعة قسنطينة(3)2013-2014

ه- عناصر النمو:[25]

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- عملية النمو:

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- نظرية جون ستيوارت ميل :

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.
- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.
- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

[25] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

3- نظرية شومبيتر :(Joseph Schumpeter):[26]

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939. تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد

بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفرأرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها.

-أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

4- النظرية الكنزية (John Maynard Keynes):

-يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكنزية، انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها:

*حدوث كساد في السلع والخدمات: العرض يفوق الطلب.

* توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.

* ارتفاع مستويات البطالة.

* انخفاض مستويات الأسعار.

5-فرضيات كينز:

[26] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة.[27]
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي:

1- الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى -كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار

2- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل احد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

4- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلعرأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

2- نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

-وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه أخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1- نظرية مراحل النمو: روستو (W.W. Rostow)

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو سنة 1960، والتي

[27] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

لقيت صدى كبير. شغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير

2- نظرية لبنشتين:[28]

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

3- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

* انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
* ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
* عدم كفاية طرق الإنتاج.
* الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

4- نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

[28] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

-ويفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

-ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية اشمل من نظرية الاستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

5-نظرية النمو المتوازن:[29]

-النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتين وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

6- نظرية النمو غير المتوازن:

-تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها: هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

7- نظرية النمو لـ: هارود ودومار Harrod- Domar :

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي y/y=s/k أي أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال.

-وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y-n

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان.

-وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار

[29] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع

8- نظرية التنمية لآرثر لويس:[30]

- وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من: Gustave ranis و John Fei. إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

-وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس انه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي،فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

9- نظرية هوليس تشينري: hollis chenery:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضية التي يقوم عليها النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها ، وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي ، التجارة الدولية.

[30] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

10- نظرية ثورة التبعية الدولية:

تعتبر هذه النماذج كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيو ماركسية)، وتعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي، حيث ترى أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة. وهناك 3 نماذج أساسية هي: نموذج التبعية الاستعمارية، نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية، فرضية الثنائية التنموية.

11- نظرية الثورة النيوكلاسكية الجديدة:[31]

-لقد ظهرت هذه النظرية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا، في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن 20 م. وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم إلى جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخوصصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما:

-البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

-إن النظرية تقول بان حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية أمثال Bella Balassa و Harry Johnso وPeter Bawer أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي.

-ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صدور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال من شانه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

[31] اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

-هنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.[32]

[32]اوشن سمية،نظريات التنمية الاقتصادية،مرجع سابق

المبحث الثاني:عناصر و مقاييس النمو

المطلب الأول:عناصر النمو[33]

أما العناصر فيمكن حصرها في:

1-العمل:ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

2-رأس المال:"مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"،يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3-التقدم التقني:ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية

أما عن فوائد النُّمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج،والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.

[33]بناني فتيحة،السياسة و النمو الاقتصادي،مرجع سابق،ص10

المطلب الثاني:مقاييس النمو[34]

-يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفرد

1-الناتج الوطني:هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي،وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو،ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو،ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها.

2-متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النُّمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

- **طريقة معدل النُّمو المركزي:** يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النُّمو الاقتصادي.

و من سمات النمو الاقتصادي:

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.

- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول

[34]بناني فتيحة،السياسة و النمو الاقتصادي،مرجع سابق،ص06

عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية .

- التقدم الاقتصادي.[35]

[35] بناني فتيحة،السياسة و النمو الاقتصادي،مرجع سابق،ص06

المبحث الثالث: مجالات التأثير المباشرة و الغير مباشرة للسياحة على الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مجالات التأثير المباشرة للسياحة على الاقتصاد الوطني[36]

-تعتبر السياحة عامل مساعد على التنمية الاقتصادية لمختلف الدول، غير أن أهميتها تختلف حسب الإمكانات التي تستثمرها كل دولة في هذه الصناعة، ونستعرض فيما يلي:

الأثر المباشر للسياحة على مردود أهم المجالات الاقتصادية للدول.

1-أثر السياحة على المبادلات الخارجية:

-يمثل **ميزان المدفوعات** وثيقة محاسبة تسجل التحولات "المبادلات" الاقتصادية المحققة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وذلك بين دولة معينة و بقية العالم الخارجي، وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين جانب مدين و أخر دائن، فالأول يتضمن كافة العمليات التي تقوم الدولة بدفعها إلى الخارج، والجانب الثاني فيتضمن العمليات التي تحصل فيهاالدولة على حقوق من العالم الخارجي.

ويحتوي ميزان المدفوعات على سجل السفر الذي يسجل فيه:

1-في جانب المدين:النفقات السياحية للغير مقيمين في البلد ·

2-في جانب الدائن:النفقات ذات الطبيعة السياحية للمقيمين في البلد الأجنبي ·

وعموما هناك طريقتان تستخدمان معا أو على حد وذلك في تقدير العملات الصعبة للغير مقيمين في البلد الأجنبي:

1-الطريقة المباشرة: تعرف بالطريقة البنكية، و تعمل على تجميع مختلف التعاملات بالعملة ·الصعبة الموجهة للاستهلاك السياحي و لأغراض سياحية أخرى.

2-الطريقة الغير مباشرة: تتمثل هذه الطريقة في تقدير النفقات السياحية لغير مقيمين من ·خلال ضرب عدد الليالي التي يقضونها بالنفقات السياحية اليومية، و تعتمد في

[36]ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،عمان،دار الزهران للنشر و التوزيع،2008،ص78

الحصول على المعلومات على التحريات و الاستقصاء.

أن تسجيل المبادلات السياحية في ميزان المدفوعات تحت السفر أو السياحة، لا تمثل سوى نظرة جزئية عن التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة وهي تتعلق بنفقات السائح أكثر من السياحة و التي لا تسمح بمعرفة حجم المساهمة الحقيقة للسياحة في ميزان المدفوعات ويرىR.Baretje أنه إذا أ ردنا معرفة الحالة الصافية للمبادلات السياحية الدولية يجب الاعتماد على محاسبة حقيقة للسياحة تشمل جميع العمليات الدولية، و التي تتمثل فيالحساب الخارجي السياحي

2-أثر السياحة في حركة الاقتصاد الوطني:[37]

-يمكن تعريف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين يعني أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في مقابل خدمة سياحية يحصل عليها، كالإنفاق على الخدمة الفندقية و التي تشمل الإيواء، الإطعام، و على مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل انتقال أموال من السائحين إلى أصحاب المؤسسات الفندقية.

-يتفرع على هذا الإنفاق إلى سلسة من النفقات و هي إنفاق القائمين على الصناعة الفندقية فيما يخص تجديد الأثاث، تجديد أدوات المطابخ، المغاسل تكييف الهواء، ترميم الفنادق، هذا الإنفاق يمثل انتقال جزء من دخول القائمين على الصناعة الفندقية إلى ممولهم الذي يمدونهم بالخدمات و السلع.

-كما أن جزء كبير من دخل الفنادق ينتقل إلى موردي اللحوم و الخضروات و المشروبات والفواكه وسائر مستلزمات الحياة الفندقية اليومية، كما أن هذا الإنفاق يزداد نتيجة زيادة حجم الحركة الفندقية.

-وما يقال عن الخدمات الفندقية، يقال على سائر الخدمات المتصلة بالنشاط السياحي

[37]ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص78

كخدمات الرحلات السياحية داخل البلد، التي تتولاها المؤسسات السياحية على اختلافها.

-هناك نوع آخر من الإنفاق و ليس من جانب الدولة السياحية كالإنفاق على المشروعات السياحية منها: إنشاء المدن "المركبات" السياحية، إنشاء وشق الطرق، إقامة المعالم و النصب التذكارية، المتاحف، المعارض، توسيع شبكة النقل، هذا النوع من الإنفاق على المرافق العمومية يؤدي من دون شك إلى تنشيط الحركة الاقتصادية هناك أوجه للنشاط التجاري و الصناعي خاصة "الحرفي" تنتشر بصفة خاصة في المناطق السياحية وتعتمد في تطورها على مدى تطور وازدياد حجم الحركة السياحية، كأعمال البنوك، البريد، مكاتب الاستعمالات...

3-أثر السياحة على التشغيل:[38]

إن التأثير الإيجابي للسياحة على القطاعات الأخرى كالمنشآت الفندقية، ووسائل النقل،الصناعة التقليدية والشعبية و غيرها من القطاعات، بالإضافة إلى منظمو و موزعو الخدمات السياحية كمؤسسات ووكالات السفر و السياحة، يولد قدر هائل من العمالة، و ينتج فرصا واسعة للحصول على مناصب العمل، حيث أن كل عامل واحد من مجموع ثمانية في العالم يمكن اعتباره ناتج عن السياحة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهي بذلك تساهم بطريقة مباشرة و غير مباشرة في خلق العديد من مناصب بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق و المركبات السياحية و المرافق المكملة لهما.

وعليه يمكن القول أن السياحة تساهم في خلق ثلاثة مجموعات من العمل السياحي:

1-العمل المباشر: و هو مجمل مناصب العمل المحدثة في الوحدات السياحى الفنادق،المطاعم..." في النقل السياحي، و في التنظيم وللتسيير السياحي.

[38]ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص79

2-العمل غير المباشر: مجل مناصب العمل الناتجة عن النشاطات و القطاعات التي لها علاقات أمامية و خلفية مع القطاع السياحي، كقطاع البناء، التأثيث التجهيز

3-العمل محرض: هو مجمل مناصب العمل غير السياحية بطبيعتها ولكنها تنتج سلعا وخدمات تستهلك من طرف السياح كالزراعة، التغذية، التعليم، الصحة[39]..

[39] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص79

المطلب الثاني: مجالات التأثير الغير مباشرة للسياحة في دعم الاقتصاد الوطني[40]

-إذا كان من المستطاع تحديد المجالات التي يستطيع النشاط السياحي فيها أن يساهم في دعم الاقتصاد الوطني في الدول السياحية فإنه ليس من السهل تحديد أو حصر المجالات التي يعود فيها النشاط السياحي بطريقة غير مباشرة بالنفع على الاقتصاد الوطني، ونجد منها:

1-تحسين صورة الدولة:

يعتبر الإعلام في عصرنا الحالي أحد أهم الوسائل المعتمدة في تكوين شخصية الدولة على مستوى النطاق العالمي، و كسب التأبيد المادي و المعنوي لكنه يتطلب الكثير من الإعتمادات و الإنفاق بالعملة الصعبة (الإذاعات الموجهة، الصحافة العالمية، الاشتراك في المؤتمرات الدولية، إرسال البعثات و الوفود أو استقبالها)، و لكن مع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات الالكترونية تستطيع المؤسسات تحقيق ذلك خاصة مع الانترنت، فهي وسيلة أخرى للإقناع و كسب التأييد، كون الدولة السياحية تستطيع توجيه اهتمام السياح نحو ما تريد التركيز عليه في الإعلام فهي بذلك تعتبر وسيلة مجانية للإعلام و الدعاية والإشهار.

2-المساهمة في التهيئة العمرانية:

-بقدر اهتمام البلد السياحي من الاستفادة من السياحة في الإعلام بقدر ما يدفعها ذلك دفعا إلى النهوض بالمناطق السياحية فيها بصفة خاصة وبسائر بلادها بصفة عامة عمرانيا وحضريا. إن نشاط الحركة السياحية يكون مسبوق بالإعداد العمراني و الحضاري، كما أن الدخل السياحي يساهم هو الآخر في تغطية نفقات هذا التعمير و التهيئة التي تساهم في دعم و تنشيط الحركة الاقتصادية، كإنشاء منشآت سياحية في مناطق معزولة تتطلب توفير شبكات نقل، شبكات صرف المياه... هذه الأخيرة

[40] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص،ص80، 81

يستفاد منها ليس فقط النشاط السياحي بل مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

3-دعم الصلات الاقتصادية بين الدول [41]:

-من خلال تعريفنا السابق للسياحة نجد أن هذه الأخيرة تكون بغرض التجارة أو إنشاء العلاقات الاقتصادية، و توقيع صفقات هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن مجموعة السياح على اختلاف أغ ا رضهم، تتمكن من الإطلاع على مستويات الإنتاج المحلي وإمكانياته، فهي بذلك تستطيع أن تكون سببا في التعرف بهذا الإنتاج على المستوى الدولي وإذا كانت السياحة الخارجية يستهدف منها الحصول على المداخيل من العملة الصعبة للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، أما السياحة الداخلية فعلاوة على إسهامها في دعما لاقتصاد الوطني لها أدوار أخرى تتمثل في:

4- توزيع الدخل:

أن أكثر المواطنين إقبالا على القيام بالسياحة الداخلية، هم أصحاب المداخيل الأكثر ارتفاعا، كما أن الجهات التي يقصدونها تعتبر مناطق الجذب السياحي بها منشآت سياحية،عملية الانتقال هذه تتبعها عملية انتقال جزء من الدخل الوطني من الطبقة القادرة إلى الطبقة الأقل قدرة.

5-تنمية الصناعات و الحرف التقليدية:

إن السياحة تهيئ فرص ملائمة لتنمية الهوايات الصناعات التقليدية، نظرا لقدرتها على امتصاص منتجات البيئة و بالتالي المساهمة في خلق مناصب عمل في هذه الصناعات.

6-التنمية الريفية:

تعتبر السياحة أداة مهمة لتهيئة الإقليم يساهم في خلق مناصب الشغل و الإبقاء على تمركز السكان في مناطق غير مرغوبة في الإطار الاقتصادي الريفية، في حالة قيام

[41] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص،81

الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم أي أنه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية و الريفية... إلخ

هذا بالإضافة إل العديد من الآثار و المنافع غير المباشرة في هذا الخصوص قد يستلزم الأمر تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية أو النائية، أي قيام الدولة مثلا بمنح امتيازات خاصة للمستثمرين أو إعطائهم مساعدات مالية و فنية.

ولا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن و حل الكثير من المشكلات الاجتماعية[42].

[42] ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،بدون طباعة،مرجع سابق،ص،81

خاتمة الفصل:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات، وعدد السائحين مئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطرافًا كثيرةً بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وكذا ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المصاريف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج...الخ).

الفصل الثالث:

السياحة في بعض الدول العربية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تحتوي الدول العربية على ثروات و مقومات طبيعية و حضارية مختلفة ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة لذلك فقد أدركت أهمية القطاع السياحي في النمو الاقتصادي و تخفيض نسب البطالة و بذلك زيادة الاهتمام من اجل تنمية هذا القطاع الذي يعد مصدر هام في تمويل الاقتصاديات الوطنية و خلال هذا الفصل و قبل التطرق إلى دور السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري سنحاول التطرق إلى دور القطاع السياحي في إعطاء حركة تنموية لبعض البلدان العربية الناجحة في المجال السياحي) تونس،المغرب و مصر(من حيث المؤشرات السياحية كطاقات الإيواء بالاختلاف تصنيفاتها بالإضافة إلى عدد الوافدين إلى هذه الدول و جنسياتهم و عدد الليالي التي يقضيها.

الفصل الثالث: السياحة في بعض الدول العربية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

-المبحث الأول:السياحة في مصر

-المطلب الأول:مساهمة السياحة في تنمية الاقتصاد المصري:

-يمكن ملاحظة أهمية النشاط السياحي في مصر من خلال تأثير تطور إيرادات هذا النشاط مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في النمو الاقتصادي مثل الميزان التجاري وحجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي. ويظهر ذلك من خلال تطور عدد السائحين، والإيرادات السياحية.

أ) إذ تطور عدد السائحين بالزيادة من 1.4 مليون سائح تقريب عام إلى 2.9 مليون سائح وفي عام 1995، إلى 7.8 مليون سائح عام 2005 ، حتى وصل إلى 12.3 عام 1938مليون سائح عام 2009 بناء عليه تطورت الإيرادات السياحية في تلك الأعوام من 1729 مليون جنيه، إلى 2750 مليون جنيه، ثم إلى4663 ، ثم إلى 4892 مليون جنيه في هذه السنوات على التوالي، وذلك بالأسعار الثابتة لعام1999 في حين انخفض عدد السائحين إلى3.4 مليون سائح خلال عام 2002 ، وبالتالي انخفضت الإيرادات السياحية إلى 3172مليون جنيه في ذلك العام، نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؛ حيث ظهر التأثير في العام التالي، ويعد هذا العام الوحيد الذي ظهر فيه التطور بالنقص، وبالتالي ظهر الانخفاض في الإيرادات السياحية .

-ويعتبر القطاع السياحي في مصر أحد الأنشطة الهامة التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي؛ لدوره في دعم ميزان المدفوعات من خلال تغطيته لعجز الميزان التجاري، إضافة[1]إلى العديد من الآثار الاقتصادية من حيث زيادة حجم العمالة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن توضيح ذلك في مايلي:

[1] مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام ، إيكو، عدد نوفمبر2012 . ص 66

-أ) تأثير إيرادات النشاط السياحي في الميزان التجاري المصري

لا شك في أن النشاط السياحي له أثر إيجابي في الميزان التجاري الذي يعتبر أحد مكونات حساب المعاملات الجارية الذي يتكون من رصيد الميزان السلعي، ورصيد ميزان الخدمات، وحساب التحركات الرأسمالية، وحساب المعاملات من جانب واحد في ميزان المدفوعات، ذلك لأن قطاع السياحة يمثل أ حد المصادر الهامة للعملات الأجنبية. ويمكن من خلال تتبع مساهمة الإيرادات السياحية لإجمالي قيمة الصادرات[2]

كما يمكن تتبع مساهمة هذه الإيرادات في تمويل الواردات كالتالي:

راوحت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة 1983-1985 بين 10.5 بالمئة و 12.7 بالمئة، مما يوضح الأثر الفعال لهذا القطاع. وعلى الجانب الآخر راوحت تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات بين 3 بالمئة و 5 بالمئة. وكان يمكن أن تستمر المساهمة الإيجابية لهذا القطاع في الميزان التجاري لولا تأثر ذلك القطاع سلبيا بالأحداث التي طرأت إلى توقف الاتجاه الصعودي لنمو المساهمة في عامي1974 1975 اذ انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات في عامي 1975 1976 إلى11.3 بالمئة و 11.8 بالمئة على التوالي، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى2.9 بالمئة، و 2.4 بالمئة على التوالي.

-ويلاحظ أن أثر تلك الأحداث يظهر في السنوات التالية لها، وقد يستمر هذا الأثر السلبي لفترة حتى ثقة السائح ومنظمي الرحلات السياحية في فالأمر يتعلق حتى تعود إلى مسارها الطبيعي مرة أخرى عودة الأمور إلى نصابها. ومن ثم، فإن منحنى تطور الإيرادات قد يأخذ اتجاه الهبوط في فترة وجيزة تلي الأحداث السلبية، إلا أنه يستغرق فترة أطول للصعود مرة أخرى ويتعلق الأمر بالمكونات السياحية، ومن هذه المكونات عدد السائحين، وعدد الليالي السياحية،

[2] مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق ص،ص67،66

وأسعار الخدمات السياحية التي تقدم للسائحين وذلك في تفاعل متشابك يصعب تحديد معادلة الارتباط له؛ بمعنى أنه يمكن أن يزيد عدد السائحين مرة ولكن بعدد أقل لليالي السياحية؛ وهو ما يعكس عدم رغبة السائح في قضاء فترة طويلة في المنطقة غير المستقرة أمنيا أو سياسيا و يرتبط هذا الأمر بانخفاض سعر الخدمة السياحية التي تعد أمرا طبيعيا في هذا الوقت، لتجذب شرائح من السائحين من ذوي الدخل المنخفض، التي لم تكن تستطيع الاستفادة من هذه الخدمة السياحية لضعف دخلها. وهذه الشرائح وإن بدأت التمتع بتلك الخدمة مع انخفاض أسعارها، إلا أنها بطبيعتها ذات حجم إنفاق سياحي منخفض. وتستمر هذه الدورة فترة زمنية حتى تعود الثقة تدريجيا. [3]

- فتنعكس على زيادة عدد السائحين بفترات ليال سياحية أطول، وبسعر يرتفع نسبيا للخدمات السياحية؛ وقد استمر هذا الأمر حتى عام 1989 وفي عام 1990، حدث تحول لمنحنى الاتجاه نحو الارتفاع، ظهر أثره في زيادة نسبة الإيرادات السياحية في إجمالي قيمة الصادرات إلى 15.4 بالمئة، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى 4.3 بالمئة. إلا أنه في آب/أغسطس من العام نفسه حدث الغزو العراقي للكويت، وتلاه أحداث حرب الخليج عام 1991 ، الأمر الذي كان له أثر في توقف المنحنى الصعودي لتلك الإيرادات، عام واحد؛ بلغت فيه نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي قيمة الصادرات 7.9 بالمئة، ونسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات3.7 بالمئة ولم يستمر هذا التوقف للمنحنى الصعودي واستمر فترة طويلة بمعدلات مرتفعة ،بالمئة. وبداية من عام 1992 أخذ المنحنى في الارتفاع مرة أخرى حتى عام 2001 ؛ حيث تأثر النشاط السياحي في مصر كما تأثر العالم كله بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. واستمر منحنى الهبوط من 2002 حتى 2006، حيث بلغت نسبة الإيرادات السياحية إلى إجمالي قيمة الصادرات عام 2002 نحو16.2 بالمئة، ثم بلغت عام 2006 نحو9.17. بالمئة، كما بلغت نسبة

[3] مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق،ص 67

مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات عام 2002 نحو6 بالمئة، ثم انخفضت حتى بلغت عام 2005 نحو 5.7 بالمئة، ثم ارتفعت بمعدل ضئيل عام 2006 لتبلغ نحو 6.1 بالمئة .

-وهكذا يتعرض النشاط السياحي في مصر لأحداث داخلية وخارجية تؤثر في منحنيات مساره من فترة لأخرى وذلك على الرغم من قدرته على التعامل المرن مع الأزمات ومن بينها الحادث الإرهابي ، في شرم الشيخ عام 2006 . ونتيجة لما سبق الإشارة إليه من قدرة النشاط السياحي في مصر على امتصاص آثار الأزمات سريعً، بدأ التحول الإيجابي عام 2007 ، واستمر إلى 2008 ، حيث بلغت نسبة الإيرادات السياحية لجملة الصادرات نحو 14.5 بالمئة في كلا العامين المشار إليهما، وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات نحو 5.4 بالمئة،و 7.9 بالمئة على التوالي. إلا أنه في عام 2009 مع حدوث الأزمة المالية العالمية بدأ اتخاذ إجراءات التقشف في عديد من دول العالم وهو ما انعكس على النشاط السياحي في مصر؛ حيث انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في إجمالي الصادرات إلى 7.3 بالمئة، كما انخفضت مساهمة الإيرادات السياحية في تمويل الواردات إلى3.7 بالمئة، وهذه التقديرات تعتبر الأقل التي تحققت طوال سنين الدراسة[4].

ـب) تأثير النشاط السياحي في حجم العمالة

يلعب النشاط السياحي كما تم توضيحه دورا إيجابيا في زيادة فرص العمل في مختلف التخصصات في الدول السياحية؛ لأن النشاط السياحي بطبيعته يشكل قطاعا قائدا من حيث روابطه الأمامية والخلفية. وعن حجم العمل في مصر، فقد تأثر بالأحداث السلبية التي مرت بها البلاد داخليا، كما تأثر بالأحداث الدولية، إضافة إلى تأثره بنمو هيكل العمل بصفة عامة، ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما أثر في تركيبة حجم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع السياحة كما أثر التطور التكنولوجي في القطاعات

[4]مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، مرجع سابق ص،ص67، 68

المختلفة في حجم العمل في كل قطاع ومنها قطاع السياحة ويمكن توضيح تطور نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي إلى عدد العاملين الكلي، خلال أربع مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: وقد استمرت من 1983 إلى 1989 وتبين أنها شكلت أعلى معدلات نسبة العمل في قطاع السياحة بالنسبة إلى حجم العمل الكلي؛ إذ راوحت بين 11 بالمئة و 15 بالمئة مقارنة بباقي المراحل، وقد يكون الاستقرار السياسي والأمني نسبيا أحد العوامل التي ساهمت في هذا الأمر

المرحلة الثانية: بدأ الانخفاض النسبي في هذه المرحلة التي استمرت من 1990 حتى 1995، إذ راوحت هذه النسبة بين 9.4 بالمئة و 12 بالمئة، حيث شهدت الأحداث الدولية، وأهمها غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، والتي أثرت في مجمل الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وبصفة خاصة النشاط السياحي، وبالتالي انخفاض نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر.

المرحلة الثالثة: شهدت هذه المرحلة التي استمرت من 1996 إلى 2004 انخفاضا كبيرا في نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في مصر؛ حيث راوحت بين 3 بالمئة و 3.8 بالمئة، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت أحداثا جسيمة على المستويين المحلي والعالمي، بما فيها الأحداث الإرهابية في مصر وأحداث أيلول/سبتمبر 2001 ، إلا أن هذه الأحداث ليست السبب الوحيد الذي ساهم في انخفاض تلك النسبة، ولكن ساهم فيها بدء ظهور أنشطة اقتصادية مثل أنشطة مثل أنشطة الخدمات المالية، إضافة إلى أثر التطور التكنولوجي في الاتصالات، ونمو في أنشطة أخرى في القطاعات المختلفة.[5]

المرحلة الرابعة: استمرت هذه المرحلة من 2005 حتى 2009 ، وقد راوحت فيها نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في القطاعات الأخر بين 6.4 و 6.8 بالمئة.

[5] مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق،ص68

-ويلاحظ من نسب عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين ومقارنتها بالمناطق الجغرافية المختلفة السابق الإشارة إليها أن لدى هذا القطاع طاقات كامنة، وقدرة أكبر على توفير فرص العمل في النشاط الاقتصادي في مصر، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة في الدولة، وهذا يساعد بدوره على تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة بالقطاع السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة.

-ج) تأثير إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي المصري: تعتبر زيادة إيرادات النشاط السياحي ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على رفع معدل النمو الاقتصادي، وتنبغي الإشارة إلى أن مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تحسب استنادا إلى إيرادات قطاع المطاعم والفنادق فقط، الأمر الذي يعني أن هناك إيرادات لا تدخل في تقدير مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أمثلة أخرى ذلك الإيرادات المتحققة من السياحة الداخلية، والتي عادة تفضل الإقامة لفترات قصيرة والسكن في الشقق المفروشة أو لدى الأهل والأقارب، حيث تقدر المجالس القومية المتخصصة حجم السياحة الداخلية بنسب تراوح بين 9 بالمئة و 10 بالمئة من مجموع السكان عام 2004 . كما أن النشاط السياحي يتضمن تفاعل أنشطة[6].اقتصادية مع النشاط السياحي بخلاف قطاع المطاعم السياحي والفنادق مثل: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع الأثاث والمفروشات، وقطاع الصناعات الهندسية، وقطاع النقل والمواصلات، والمصارف، والتجارة الداخلية، وجميع قطاعات البنية الأساسية، كذلك إيرادات المتاحف والمزارات السياحية، التي يتم من خلالها تحصيل بعض الرسوم التي تمثل إيرادات مصدرها النشاط السياحي؛ ومن ثم، فإن الإنفاق الجاري لقطاع كبير من السكان في مصر في المجال السياحي لا يدخل ضمن إيرادات هذا القطاع.

[6]مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق،ص68

-ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الإنفاق السياحي والمضاعف السياحي، حيث يؤدي نمو النشاط السياحي إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية والصناعية التي يحققها الممولون المشتغلون في: الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة بالمهن والأعمال ذات الصلة بصناعة السياحة كما تشير الدراسات إلى نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1983 و 2009 ، والتي قسمت إلى ثلاث فترات هي: الثمانينيات، وفترة التسعينيات، والفترة التي تمثلت بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تبين ما يلي:

أ)فترة الثمانينيات: كانت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تدور حول 1 بالمئة، وهي نسبة ضئيلة لكنها تتسق مع حركة السياحة في مصر وفي العالم أيضا في تلك الفترة؛ حيث راوح عدد السائحين في مصر بين 1.4 و 2.1 مليون سائح، بينما بلغ عدد السائحين على مستوى العالم288 مليون سائح خلال تلك الفترة. يرجع ذلك إلى أن حالة البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة لم تكن تسمح باستقبال عدد من السائحين يزيد على العدد السابق؛ حيث كانت العديد من المناطق السياحية في معظم أنحاء مصر تعاني ضعف البنية الأساسية من الطرق والمواصلات وخدمات الاتصال، إضافة إلى عدم توافر الكثير من الخدمات الترفيهية التي يمكن أن تجذب السائحين من أنحاء العالم فترة التسعينيات: تذبذت نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تعدت نسبة 1 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي .[7]

ب). وزيادة هذه النسبة في فترة التسعينيات مقارنة بفترة الثمانينيات تتسق أيضا مع زيادة عدد السائحين في مصر ليراوح في هذه الفترة بين 2 و 4.3 مليون سائح، ويتسق أيضا مع

[7]مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق ص،ص68 ، 69

زيادة عدد السائحين على مستوى العالم الذي راوح بين 455 مليون سائح، و 650 مليون سائح[8].

-يضاف إلى هذا أن زيادة نسبة مساهمة إيرادات النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي على النحو المشار إليه ترجع أيضا إلى ما تم من تطوير في البنية الأساسية في مصر في تلك الفترة، مع أن النصف الثاني من التسعينيات انخفضت فيه تلك النسبة مقارنة بالنصف الأول منه نتيجة الأحداث الإرهابية التي تمت في تلك الفترة، وانعكست مباشرة على الإيرادات السياحية، وبالتالي على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثالثة: وهي سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ يلاحظ في هذه الفترة أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي راوحت بين 1 بالمئة و 2 بالمئة. ويتسق هذا التطور مع زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبرر عدم زيادة نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي؛ على الرغم من زيادة عدد السائحين في مصر خلال هذه الفترة حيث راوح بين 4.3 و 12.3 مليون سائح، وذلك تزامنا مع زيادة عدد السائحين عالميا خلال تلك الفترة حيث راوح بين 700 مليون إلى مليار سائح.

يلاحظ أيضا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر2001ساهمت في خفض نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى 2004 ؛ حيث بدأت في التحسن والزيادة حتى عام 2009 ، بداية أحداث الأزمة المالية العالمية.

[8] مجلة الاقتصاد والأعمال، الصادرة عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام،مرجع سابق،ص 69

-المطلب الثاني : المؤشرات السياحية المصرية:

تعتبر المؤشرات الرئيسية للاقتصاد المصري إطارا مهما للحديث عن بنية هذا القطاع في مصر و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[9]:

-أولا:طاقات الإيواء: تعتبر طاقات الإيواء لأي بلد من المؤشرات السياحية الهامة نظرا لقدرتها على تلبية الطلب السياحي حيث تطورت طاقات الإيواء في مصر خلال الفترة1994-2009

-ثانيا:التدفقات البشرية

تعتبر مصر من أكثر بلدان في الشرق الأوسط استقبالا للسياح فقد بلغ عدد الوافدين 2.4 مليون سائح سنة 1990 منتقلا إلى14 مليون سائح سنة 2010 ويقدر أن يصل سنة 2017 إلى 26 مليون

الجدول رقم01:تطور عدد الوافدين إلى مصر فترة 1990-2010

السنوات	عدد الوافدين
1990	2.4
1991	2.2
1995	2.8
1997	4
1998	3.5
2000	5.1
2001	4.9
2002	5.9
2004	5.74
2008	12.23
2009	11.91
2010	14.7

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في عدد الوافدين إلى مصر من سنة 1990 الى غاية 2010 ماعدا الانخفاض الحاصل سنة 1991 و هذا بسبب تقلبات الشرق الأوسط و حرب الخليج فقد انخفض عدد السائحين إلى النصف منتقلا بذلك من 2.4 إلى 2.2 مليون سائح، كما

[9]محمد مدحت جابر،جغرافيا السياحة و الترويج،مكتبة الاتجلو المصرية الطبعة الأولى،مصر 2004 ص65

شهدت انخفاض آخر حيث انتقل العدد من 4 مليون سائح سنة 1997 إلى3.5 مليون سائح سنة 1998 و هذا نتيجة الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة الأقصر سنة 1997 ، أما الانخفاض الذي حصل سنة 2001 حيث انتقل العدد من 5.1 مليون سائح سنة2000 إلى 4.9 مليون سائح بسبب أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة كل هذه الأحداث زادت من تخوف السائحين خاصة و أن القطاع السياحي من أشد القطاعات حساسية للظروف الاقتصادية ،السياسية أو الطبيعية و هذا ما يبينه الانخفاض الحاصل سنة 2009 حيث انخفض عدد السائحين من 12.29 إلى11.91 مليون سائح نتيجة ظهور مرض الأنفلونزا الذي أثر على السياحة العالمية.

-ثالثا:الليالي السياحية:بالإضافة إلى الزيادة في عدد السائحين هناك أيضا نمو متماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر كما توضح الأرقام التالية

الجدول رقم 02:عدد الليالي التي يقضيها السياح في مصر للفترة 1996-2010:

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010
عدد الليالي	24	27	20	31	33	30	33	53	82	85	89	111	129	147

يوضح الجدول أن تطور الليالي السياحية هو أيضا شهد تذبذبا و انخفاض بين1996-2010 وعموما شهد تطورا فقد تطورت من 24 مليون ليلة سياحية سنة 1996 إلى 147 مليون ليلة سياحية سنة 2010 لكن الانخفاض كان سنة 1998 فبعدما كان 27 مليون ليلة سنة 1997 أصبح 20 مليون ليلة سنة 1998[10]

- و ثاني انخفاض كان سنة 2001 حيث كان عدد الليالي 33 مليون ليلة سنة 2000 أصبح 30 مليون ليلة وهذا بسبب الأحداث الإرهابية المحلية و العالمية، وهنا يجدر الإشارة إلى أن هناك عاملان يؤثران على العدد الإجمالي لليالي التي يقضيها السياح وهنا العدد الإجمالي

[10]محمد مدحت جابر،جغرافيا السياحة و الترويج،مرجع سابق ص66

للسياح الوافدين و الثاني هو متوسط إقامة السائح وعليه يمكن زيادة العدد باستحداث أنشطة سياحية إضافية كجعل السياح يمددون إقامتهم في مصر وهناك عامل أخر يتمثل في كون المواقع الأثرية في مصر منتشرة على مساحة كبيرة تمتد من الأهرامات في القاهرة إلى الأقصر وأسوان في الجنوب مما يعني أن زيارة كل هذه المواقع قد تستغرق أسبوعا كاملا.[11]

[11] محمد مدحت جابر،جغرافيا السياحة و الترويج،مرجع سابق ص66

-المبحث الثاني:السياحة في تونس و المغرب

-المطلب الأول: مؤشرات السياحة في تونس وإستراتجية تنميتها

1-طاقات الإيواء:شهدت الليالي السياحية التونسية تطورا عبر الزمن و ذلك نظرا لما تعمل عليه تونس من أجل الرفع من مدة الإقامة للسياح فقد بلغت عام2008 إلى 38 مليون ليلة و الجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفتًرة 1996-2008[12]

الجدول رقم03: تطور طاقات الإيواء في تونس للفترة1990-2009

السنوات	عدد المؤسسات	الأسرة	الطاقة المتوسطة للأسرة
1990	508	196534	229
1991	532	123188	232
1992	563	135561	240
1993	571	144008	252
1994	583	152933	262
1995	612	161498	264
1996	641	169945	265
1997	662	178176	269
1998	692	184616	267
1999	722	191955	266
2000	736	197453	268
2001	755	205605	272
2002	777	214319	276
2003	790	222018	281
2004	800	226153	283
2005	816	229837	282
2006	825	231838	281
2007	834	235727	283
2008	836	238495	285
2009	856	239900	285

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد المؤسسات بحوالي 348 مؤسسة فقد انتقلت من 508 سنة1990 إلى 856 مؤسسة سنة 2009 هذه الزيادة في المؤسسات رافقته زيادة

[12] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،أطروحة دكتوراه شعبة تسيير المؤسسات،جامعة باتنة،2010،ص،95

في عدد الأسرة بحوالي 123366 سرير فقد انتقل من 116534 سنة 1990 إلى 239900 سرير سنة 2009 و هذا دليل على الاهتمام من قبل المعنيين بهذا القطاع بزيادة طاقات الإيواء بما يتماشى والطلب عليها حيث خصصت منذ نهاية التسعينات جزء كبير من الاستثمارات لصيانة و تجديد الفنادق.

2التدفقات البشرية: على اعتبار تونس من أهم بلدان البحر الأبيض المتوسط استقبالا للسياح نظرا لعدة عوامل مشجعة و الجدول التالي يوضح تطور عدد الوافدين إلى تونس.

الجدول رقم04: تطور عدد الوافدين إلى تونس خلال الفترة 1990 - 2009

السنوات	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2007	2008	2009
عدد الوافدين	3.2	4.12	5.17	5.387	5.064	5.114	6.762	7.049	6.901

الوحدة:مليون سائح

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد في عدد السياح الوافدين إلى تونس فقد انتقل عدد [13] الوافدين من 3.2 مليون سائح سنة 1990 إلى 6.90 مليون سائح سنة 2009 و ذلك بسبب إتباع إستًراتجية تهدف أساسا إلى توفير البنية التحتية و زيادة برامج التَّرويج و انتشار وسائل الاتصال الجديدة و فتح الخطوط الجوية إلى بلدان عربية أو دولية كما تقوم تونس ببرامج للتحديث الفندقي يتضمن تحديث 800 مؤسسة و إطلاق إستًراتجية جديدة للإعلام و الاتصال،كما شرعت تونس و فرنسا في برنامج للتعاون مند 2003 و لا يزال متواصلا يدور حول تأهيل الحظيرة الفندقية و إعداد مخطط توجيهي لتهيئة الساحل موجه لأنشطة النزهة والرحلات البحرية و وضع مسعى نوعي بالنسبة لفرع العلاج بمياه البحر لكن هذا لم يمنع من وجود انخفاضات مثلا سنة 2002 فبعدما كان 5.38 مليون سائح سنة 2001 أصبح 5.06 مليون سائح سنة 2002 و هذا بسبب أحداث 11 سبتمبر و الحدث الإرهابي سنة 2002 في جربة التونسية خاصة و أنها من المناطق السياحية الهامة والانخفاض الآخر سنة 2009 بسبب انتشار مرض انفلوزا الطيور.

[13] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق ص،ص،96،95

3[14]-الليالي السياحي:

-شهدت الليالي السياحية التونسية تطورا عبر الزمن و ذلك نظرا لما تعمل عليه تونس من أجل الرفع من مدة الإقامة للسياح فقد بلغت عام 2008 إلى 38 مليون ليلة و الجدول التالي يوضح تطور الليالي السياحية في تونس:

الجدول رقم05: :تطور الليالي السياحية في تونس خلال الفترة 1996-2008

السنوات	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الليالي السياحية	23.124	30.981	35.423	35.33	28.518	28.11	33.48	36.30	36.84	37.36	38.023

الوحدة:مليون ليلة سياحية

شهدت الليالي السياحية تطورا من 1996 إلى 2008 كما شهدت تذبذبا بين الفتَّرة و الأخرى مثل سنة 2002 و2003 و ذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر و الأحداث الإرهابية في جربة سنة 2002 و كذلك الغزو على العراق سنة 2003 كل هذه الأحداث أثرت بطريقة أو بأخرى على الليالي السياحية التي يقضيها السياح.

2-إستراتجية التنمية السياحية في تونس

1-الأهداف الكمية

أ- تقديرات التدفقات البشرية (السياح الأجانب) :لقد تركزت عملية التدفقات البشرية خلال مرحلة الخطة2016-2001 على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة و الأسواق المستقطبة لآفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسين البنية التحتية المحلية،الإنشاءات و الخدمات،كثافة التسويق،ترقية المنتوج...الخ
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسياح نحو تونس
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

[14] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق،ص10

- لقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبؤ بالطلب السياحي على المنتوج التونسي منها :

- ارتفاع وتيرة الدخول السياحية كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقو به تونس اتجاه السوق الأوروبي فمعدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل محصورا بين 3 و 3.5 بالمئة سنويا و هو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوروبية خارج حدود أوروبا.

- ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بدا يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.

- معدل نمو التدفق السياحي من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثل ليبيا بعد رفع الحظر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس و ذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السياح الليبيون لكن المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل،و على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا،اليابان،استًراليا قليل لكنه يتوقع أن يكون معدل نمو التدفقات في هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب المجهودات المبذولة في مجال ترقية المنتوج السياحي التونسي بهذه المناطق.

- بناءا على ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية لتونس في تقدير التدفقات المستهدفة على اثنين من السيناريوهات[15]

السيناريو أ: يفترًض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية و تظهر ملامحه و من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغير على المدى القصير و أن المنشآت السياحية و الخدمات المقدمة و هياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح،هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بدل جهد من أجل تنمية السوق السياحي.

[15] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق،ص11

السيناريو ب: يفترَض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل كما أن المنشآت السياحية المختلفة للدعم و الإسناد ستبقى في مستوى يلبي الحد الأدنى لاحتياجات السياح.

ب-تقديرات الليالي السياحية: لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء عل تقديرات دخول السواح المنجزة سابقا بالإضافة إلىُ فرضية متوسط الإقامة أما من حسب تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى 4 مناطق وهي دول غرب أوروبا دول شرق أوروبا ،المغرب العربي مناطق أخرى و الجدول، الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها[16]

الجدول رقم06:تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة (2001-2016)

	2001	2006	2011	2016
غرب أوربا	9.2	8.9	9.2	8.8
شرق أوربا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
الجهات الأخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

من خلال الجدول نلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس و بميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى

[16] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق ص،ص12،11

قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة. بالنسبة للسياح دول شرق أوروبا فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية و هو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعية التشبع. أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعا بالنمو الاقتصادي الذي تشده هذه المناطق والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلهم بتونس،و بالنسبة للمناطق الأخرى فإن تقدير متوسط مدة الإقامة بقي ثابت خلال فتَّرة الخطة و في حدود 6.7 ليلة سياحية السبب كون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهون إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية و هذا النوع من السياحة لا يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية. انطلاقا من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة و الجداول المتعلقة بتقديرات السواح القادمين إلى تونس للفتَّرة(2001-2016) وفق السيناريو أ و ب فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول التالي[17]:

الجدول رقم07: تقديرات الليالي السياحية للفترة(2001-2016) و فق السيناريو أ(معدل النمو مرتفع)والسيناريو (معدل النمو منخفض)

المنطقة	1999	2001	2006	2011	2016	متوسط معدل السنوي
إجمالي سيناريو أ معدل النمو مرتفع	33151	37782	47997	60003	74130	4.6 بالمئة
إجمالي سيناريو ب معدل النمو منخفض	33151	37782	45448	53380	61888	33 بالمئة

من الجدول نلاحظ أف تقديرات الليالي السياحية جاءت على النحو 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006 و 60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011 و 74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترَّة 2016 و كان معدل النمو المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفتَّرة مقدرة ب 4,6 % سنويا و هذا تماشيا مع مستوى نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن السيناريو أ،

[17] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق،ص13

و تماشيا مع تقديرات دخول السياح وفق السيناريو ب فإن التقديرات الخاصة بالليالي السياحية جاءت موزعة على النحو 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006 و61.9 مليون ليلة سياحة في نهاية الخطة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي 3.3.

ج-تقديرات الاحتياجات في عدد الأسرة(طاقات الإيواء): تم تقدير طاقات الإيواء المطلوب انجازها تماشيا مع أهداف السياسة السياحية و بناء على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة و من جهة أخرى متوسط الإقامة المرصودتين خلال فتًرة الخطة و قد تمت على أساس السيناريو أ –(معدل نمو مرتفع) كما شملت التقديرات ثمانية[18] مناطق سياحية و الجدول الموالي يبتُ تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشيا ومرحلة الخطة.

[18] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق،ص13

الجدول رقم08: تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة حسب المناطق للفترة(1999-2016)الوحدة:ألف سرير[19]

	1999	2006	2011	2016
منطقة تونس العاصمة	18.1	21.8	24.9	29
الحمامات ،نابل	54.6	53.4	42	72.9
سوسة	40.4	56.7	68.4	80.6
جربة	41.1	60.8	75.1	88.6
توزر	10.2	11.7	14.1	19.2
بنزرت	2.7	2.2	2.5	2.9
تبرقة	3.9	4.8	5.8	6.7
المونستير	29.9	42.2	50.7	59.8
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6

[19] عامر عيساني،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة،مرجع سابق،ص15

-[20]المطلب الثاني:السياحة في المغرب

-تعمل المغرب على منافسة البلدان السياحية بالمنطقة خاصة و أن لديه مميزات سياحية منها الموقع الجغرافي و قربه من بلدان أوروبا الغربية و طبيعته الجبلية الخلابة و امتداد شواطئه على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي بالإضافة إلى الزخم التَّراثي و الإسلامي الكبير لذلك عملت على تطوير هياكلها السياحية و هذا ما سنتطرق له من الطاقات الإيوائية، الليالي السياحية،التدفقات البشرية.

1-طاقات الإيواء:

-إن تطور الطاقات الاستيعابية للفنادق المصنفة بمعيار عدد الأسرة في المغرب خلال الفتَّرة 2001 2008م يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم09: تطور عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001-2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الأسرة	97001	102097	109615	119248	124270	133230	123221	152936

نلاحظ من خلال الجدول تطور في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة بالمغرب خلال الفتَّرة 2001-2008م قدرت الزيادة ب 1.58 % أي ما يعادل زيادة عدد الأسرة ب 55935 سرير و يعتبر نمو ضعيف و هذا ما يتطلع له المغرب نهاية 2010 لزيادة 55 ألف غرفة جديدة و تحقيق طاقة إيواء تقدر ب 230 ألف سرير.

2-التدفقات البشرية:[21]

تعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح فهي بذلك تعمل على تنويع المنتوج السياحي و التَّرويج له سعيا بذلك لأن تصبح من بين 20 دولة سياحية عالمية عام 2020 و عن تطور عدد الوافدين إلى المغرب سنوضحها في الجدول التالي:

[20] منظمة السياحة العالمية،تسليط الضوء على السياحة ط 2010،ص09
[21] منظمة السياحة العالمية،تسليط الضوء على السياحة ط 2007،ص10

الجدول رقم10: تطور عدد الوافدين إلى المغرب خلال الفترة 2000-2009[22]

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الوافدين	4.278	4.761	5.477	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341

شهدت السياحة الدولية الوافدة إلى المغرب تطورا خلال الفتَّرة 2000-2009 بزيادة تقدر ب1.95 % أي ما يعادل 4.06 مليون سائح و هذا دليل على اهتمام السلطات بجلب السياح نهاية 2010 حوالي 10 مليون سائح، خاصة و أنه يمثل مصدر هان من العملة الأجنبية تليه عائدات تصدير الفوسفات فقد عملت السلطات على الإعلان و التَّرويج المحلي و الأجنبي عبر مختلف الوسائل و تشجيع للبنية التحتية و رفع و تحسين هياكل الاستقبال خاصة و أن له مميزات خاصة من حيث الموقع سواء في بلدان إفريقيا أو بلدان أوروبا و امتلاكه لمعالم أثرية و تاريخية

3-الليالي السياحية

يعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح و من أجل إطالة مدة الإقامة،عمل على رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق و هذا ما تم التطرق إليه سابقا فقد ارتفع عدد الأسرّة من 97001 سرير سنة 2001 إلى 152936 سرير سنة 2008 أما عن الليالي التي يقضيها السياح فكانت كما يلي: [23]

[22] منظمة السياحة العالمية،تسليط الضوء على السياحة ط 2007،ص10
[23] الديوان الوطني للسياحة في المغرب،2010

الجدول رقم11: تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق المصنفة في المغرب فترة2001-2009[24]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	4436713	4152369	4329870	5240184	6231344	6405716	6419752	5936414	5550236
اسبانيا	468163	344587	354495	559481	699362	816842	766553	816985	921990
بريطانيا	606861	485281	540654	567385	860904	1202223	1367142	1074673	922970
ألمانيا	1563578	1089132	761604	823916	904777	985685	988958	959079	895617
بلجيكا	435533	386412	356957	498876	624088	688878	667906	590868	582277
ايطاليا	663287	551389	439014	519290	568695	633102	604219	570730	571376
مجموع الغير المقيمين	10293123	8865997	8515293	10307268	12259489	13345867	13703222	13067592	12520803
المقيمين	2402104	2454885	2657826	2857602	2956100	2981018	3190581	3393925	3717778
المجموع	12695227	11320882	11173119	13164870	15215589	16326885	16893803	16461517	16238581

[24] الديوان الوطني للسياحة في المغرب مرجع سابق،2010

يتبين من الجدول أن هناك تطور في الليالي السياحية خلال الفترًة 2001-2009 فقد كان النصيب الأكبر للسياح الأجانب و هذا دليل على تفضيل الأجانب للفنادق المصنفة نظرا لما تقدمه من خدمات جيدة رغم ارتفاع أسعارها عكس الفنادق الغير مصنفة التي تكون نوعية الخدمات رديئة و قد لا تتناسب مع طبيعة الفرد كما نجد أن معظمهم أوربيين،أما بالنسبة للمقيمين فقد النسبة قليلة و هذا دليل تفضيلهم هذا النوع لطبيعة الأسعار المنخفضة التي تتناسب معهم[25].

[25] الديوان الوطني للسياحة في المغرب مرجع سابق،2010

-المبحث الثالث:تحليل تنافسية قطاع السياحة في الدول العربية

-المطلب الأول:عدد السياح والإيرادات السياحية في الدول العربية

-يشهد الطلب السياحي تطورا كبيرا على المستوى العالمي منذ عقد الخمسينات من (1950) العشرين، حيث ارتفع عدد السياح من 25 مليون سائح سنة 1950 ليصل إلى 924 مليون سائح سنة 2008 بزيادة مقدارها 899 مليون سائح وبمعدل نمو قدره 6.40 %، مع ملاحظة انخفاض بسيط في سنة 2003 ، حيث انخفض عدد السياح الدوليين من 702 مليون سائح سنة2002 ليصل إلى692 مليون سائح سنة 2003 بانخفاض قدره 10 مليون سائح. وقد تم توزيع هؤلاء السياح 10 بنسبة كبيرة بدول أوروبا 58 %، ثم تليها الأمريكيتين 18 %، شرق آسيا والباسيفيك.% 16% ، أفريقيا 4%، الشرق الأوسط 3% وأخيرا جنوب آسيا 1 %.

1-عدد السياح: بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسية تشكل في المتوسط حوالي 70 % من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. والدول العربية الخمس هي : مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات، ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من الدول الخمس المذكورة نظرا لتغير ترتيبها من عام إلى أخر حسب حركة السياحة العالمية، إلا أنها تبقى كمجموعة في صدارة المقاصد السياحية العربية ووفقا لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2005 حوالي 52.8 مليون سائح، تشكل 6.5 % من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يقل قليلا عن حصة إسبانيا التي تصل إلى 6.9 % من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم. وعادة ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب[26] السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان، ونجد في الدول السياحية العريقة أن هذه النسبة تتجاوز 100 % أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام

[26] تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر لعام 2015،الموقع الالكتروني -www.jnco.gov.jo/static/pdf/the travel.pdf ساعة16.30التاريخ2017/04/25

أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من (إقامة، انتقالات، غذاء...) فنجد النسبة[27] في فرنسا تبلغ 126 %، إسبانيا 129 %، النمسا 244%، أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 % في ثلاث دول عربية خلال عام 2005 وهي : البحرين538.4%، الإمارات 143 %، قطر114% ويمكن ملاحظة أن ما يجمع بين هذه الدول الثلاث هو أنها دول ينخفض فيها عدد السكان بشكل كبير إلى جانب كونها دول ذات مستويات دخول مرتفعة وإنفاق كبير على البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد أكبر بكثير من تعداد سكانها، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حققت هذه النسبة مستويات معقولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة على مستوى العالم، وتبقى هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد السياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي 12.5 % وهي : مصر 11.8 %، الجزائر 4.4 %، اليمن 1.5 %، وتختلف أسباب انخفاض النسبة في الدول الثلاث فنجد في مصر أنه على الرغم من كونها تتبادل مع السعودية دائما المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السياح في الدول العربية آما تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من38 % من جملة أعداد السياح في الدول العربية إلا أن ضخامة حجم السكان بها 70 مليون نسمة تساهم في خفض هذه النسبة، ومع ذلك فإن نسبة أعداد السياح إلى أعداد السكان في مصر مرشحة للارتفاع بشكل جيد خلال الفترة القادمة نظرا لأن معدل نمو أعداد السياح في مصر يفوق معدل نمو السكان فيها وكذلك تدفق الاستثمارات على قطاع السياحة فيها بشكل كبير.

- أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية وضعف تنويع المنتج السياحي، إضافة لبعض المشاكل الأمنية

وبالنسبة لليمن فإن ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات يلعب الدور الأساسي في انخفاض نسبة السياح إلى عدد السكان فيها.

[27]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

2-الإيرادات السياحية: ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3 % خلال عام 2001 إلى 72 % عام 2005 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من370 دولار أمريكي عام 2001 إلى 930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300 %، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار. 14 ويعود أكبر نصيب من إيرادات السياحة العالمية في سنة 2008 على مستوى الشرق الأوسط لمصر ب10.985 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 24.07 % من إجمالي إيرادات هذه المنطقة (45.640 مليار دولار أمريكي) تليها المملكة العربية السعودية ب 9.720 مليار دولار، ثم لكل من لبنان والإمارات العربية المتحدة ب7.192 مليار دولار، 7.162 مليار دولار أمريكي على التوالي. 15 أما نصيب المغرب وتونس من الإيرادات السياحية العالمية لسنة 2008 كان 7.202 مليار دولار أمريكي و 2.932 مليار دولار على التوالي، مقابل 7.879 مليون سائح للمغرب، و 7.049 مليون سائح لتونس، في حين لم يتعد نصيب الجزائر من هذه الإيرادات 255 مليون دولار أمريكي مقابل1.771 مليون سائح لنفس السنة.

-وهكذا فإن ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن ظروف المعيشة وظروف العمل، وتطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي، كمشروعات البناءات التحتية ومؤسسات الإقامة ومشروعات النقل وفي حقيقة الأمر فإن تحقيق هذه الإيرادات تتوقف على حجم وأهمية الاستثمارات المخصصة، للقطاع السياحي ضمن الاستثمارات الإجمالية في المناطق السياحية.[28]

-أما أهم البلدان العربية التي تتنافس عالمياً في مجال السياحة و السفر لعام 2015 فهي:

[28]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

1- الإمارات،2- قطر،3-البحرين،4-المغرب،5-السعودية،6-عمان،7-الأردن،8-تونس، 9- مصر،10لبنان[29]

[29]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

-المطلب الثاني:الاستثمار السياحي و مدى توافر الخدمات السياحية في الدول العربية

1- الاستثمار السياحي

-تنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها بحيث تمثل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم ومراكز الرياضية والترويج والقرى السياحية ... بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك.

-وكشف تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2009 عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية والتي قدرت ب 19.4 % لتصل إلى 96.5 مليار دولار سنة 2008 وذلك مقارنة مع80.8 مليار دولار سنة 2007 ، كما أشار التقرير الذي أطلقه" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات" في الكويت إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية تمثل 5.7 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار، و 36.6 من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار[30].

-وأوضح التقرير أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6 % من الإجمالي العربي، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2 %، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة9.5 مليارات دولار بحصة 9.8 %.

وبين ذات التقرير أن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة3.4% إلى 13.7 مليار دولار يعزى إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على النشاط السياحي والعقاري والمصرفي وخاصة في إمارة دبي، أما الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البحرين والعراق والأراضي الفلسطينية فلم تشهد سوى

[30]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

ارتفاعا طفيفا، وقد حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن على نفس المستوى الذي بلغته سنة 2007، في حين شهدت التدفقات الواردة إلى كل من الكويت واليمن وسلطنة عمان تراجعا.

-وأضاف نفس التقرير أن التدفقات الوافدة نحو تونس بلغت 2761 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 70.6% خلال سنة 2008 ، آما بلغت التدفقات نحو الجزائر 2646 مليون دولار بمعدل نمو 59.2% خلال نفس السنة، وبالمقابل تراجعت التدفقات الوافدة إلى المغرب بمعدل14.8 % (2388) مليون دولار أمريكي،والواقع أن تطور حجم الاستثمارات السياحية له تأثير واضح على تطور صناعة السياحة، ويتجلى ذلك في الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي منذ العقد الأخير في القرن العشرين كما أن نسبة مساهمة الاستثمار السياحي الاستثمار المحلي الإجمالي تتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي عن المتوسط المحقق عالميا 9.5 % في كل من السودان الإمارات وليبيا حيث بلغت 30.6،32.9 %،28.7% على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5.9 %، البحرين 6.4 %، السعودية 6.5 وتأتي باقي الدول العربية في مكانها متوسط بين المجموعتين[31].

-ويمكن تقسيم الدول العربية وفقا لنسبة مساهمة الاستثمار السياحي في إجمالي الاستثمار المحلي، ومعدل النمو السنوي للاستثمار السياحي ومقارنة المؤشرين بالمتوسط العالمي إلى أربعة مجموعات:

1-المجموعة الأولى: تضم كل من الأمارات، السودان ليبيا، مصر، قطر، لبنان واليمن، وقد ساهمت الاستثمارات السياحية في هذه الدول مساهمات مرتفعة في الاستثمارات المحلية تفوق المتوسط المحقق عالميا والبالغ 9.5%. وبالإضافة فقد حققت الاستثمارات السياحية لها

[31]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

معدلات نمو كبيرة تجاوزت أيضا المتوسط العالمي البالغ 5.1%

2-المجموعة الثانية: تضم كل من تونس، الأردن، المغرب، وجمهورية القمر، وعلى الرغم من تحقيق الاستثمارات السياحية في هذه المجموعة لنسب مرتفعة في إجمالي الاستثمارات المحلية وأعلى من المعدلات العالمية، إلا أن معدل نمو الاستثمار السياحي بها جاء دون المحقق عالميا.

3-المجموعة الثالثة: تضم كل من البحرين، الكويت، عمان، السعودية والجزائر، ولم تصل نسبة الاستثمارات السياحية إلى الاستثمار المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى المتوسط المحقق عالميا، لكن في الوقت ذاته فإن معدل نمو الاستثمار السياحي فيها جاء مرتفعا بما يتجاوز المتوسط المحقق عالميا.

4-المجموعة الرابعة: تضم سوريا فقط حيث تنخفض نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار عن المتوسط العالمي، آما ينخفض أيضا معدل نمو الاستثمار السياحي فيها عن المتوسط العالمي.

-مدى توافر الخدمات السياحية

-تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية بشكل كبير حيث تزيد أعداد الفنادق عن الألف فندق في كل من السعودية 1049 ، مصر 1031 ، الجزائر 1034 ، في حين تقتصر على 35 فندقا في قطر، و 45 فندقا في الكويت وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين.[32]

-لكن توزيع أعداد الفنادق حسب فئاتها يظهر بعدا أخر، حيث أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقا للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها نجد مثلا أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها 73 % من الطاقة الفندقية في السعودية وهو ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها من حيث كونها في

[32]تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة حيث تحرص على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان، وبالمقارنة بالجزائر التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية، نجد أن 80 % من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضا ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل، وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند في كل من المغرب والأردن[33].

[33] تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة و السفر مرجع سابق

خاتمة الفصل:

استطاعت كل من مصر، تونس و المغرب أن تحقق نتائج ايجابية في الميدان السياحي، و ذلك إقليميا و دوليا، و صارت هذه الدول وجهة للعديد من السواح الأوروبيين و الأمريكيتين، و هذا راجع للإستراتجيات السياحية المدروسة و السليمة الموضوعة من طرف هذه الدول، و المتابعة المستمرة للمسئولين لإنجاز البرامج المسطرة.

الفصل الرابع:

واقع السياحة في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن لكل بلد خصائصه و مميزاته، سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الله عز وجل، كالموقع الجغرافي و المناخ و التضاريس، أو ما هو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ و أثار و حضارات التي تزيد من جمال البلد أو تدهوره، و الجزائر بفضل موقعها المميز و مساحتها الشاسعة، تتفرد بمقومات طبيعية، و حضرية، جد مميزة، إذ سعت السلطات الجزائرية منط الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات و تطويرها.

-لذلك جاء هذا الفصل ليلقي نظرة على واقع السياحة في الجزائر ، و ذلك بإعطاء بعض الأرقام، و التطرق لبعض الإجراءات المتخذة، للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

➢ الفصل الرابع:واقع السياحة في الجزائر

-المبحث الأول: السياحة في الجزائر

-المطلب الأول:تاريخ السياحة في الجزائر

-باعتبار الظاهرة السياحية ظاهرة حديثة النشأة، فان ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية، لذلك سنتطرق إلى تاريخ النشاط السياحي في الجزائر قبل الاستقلال وغداة الاستقلال.

أ – **قبل الاستقلال:** 1 ظهر النشاط السياحي في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث تفطن المستعمر باكرا للقدرات السياحية للجزائر . ففي سنة 1978 م أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، وبواسطة الدعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا نحو الجزائر، فخلال تلك الفترة جلبت العديد من السواح الأوروبيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات السواح الأوروبيين.

-وفي سنة 1914 م تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران.

أما سنة 1916 م تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة، تمثلت مهام هذه النقابات في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.[35]

-وفي سنة 1919 م تم تشكيل فيدرالية للسياحة والتي تجمع عشرين نقابة سياحية متواجدة أنداك، تستفيد هذه الفدرالية من الدعم المالي من طرف الحكومة الفرنسية.

في نفس السنة تم تشكيل فيدرالية خاصة بالفنادق بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

-في سنة 1928 م تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في

[35] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،العدد الأول،2010،ص،ص 225،224

المجال السياحي، وهو بمثابة بنك انشأ من أجل تجديد وتوسيع الفنادق.[36]

وفي سنة 1931 م تم إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي

والسياحي(O.F.A.L.A.C) هدفه كان يتمثل في تنمية السياحة، والذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية حتى بعد الاستقلال.

عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر ب 5922 سرير موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم12:توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الأسر	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية بنسبة 50 بالمئة، والسياحة الحضرية بنسبة 40 بالمئة، وهو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية على حساب الأنواع الأخرى.

ب – غداة الاستقلال: لقد مرت السياحة الوطنية بأربع مراحل أساسية

المرحلة الأولى1962-1966: بعد الاستقلال وجدت الدولة الجزائرية ببنية تحتية جد متدهورة ومنهكة نتيجة ما خربه الاستعمار، وبذلك تميزت هذه الفترة بما يلي:

سياسة حفاظية من خلال إحصاء السلع والممتلكات السياحية وصيانة الإرث الثقافي، كما قامت السلطات آنذاك بجمع المعلومات الخاصة بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة، ووضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي، فحددت في تلك الفترة ثلاثة مناطق توسع كبيرة وهي:

- منطقة غرب العاصمة وتضم موريتي، سيدي فرج وتيبازة؛
- منطقة وهران وتضم الأندلسيات؛

[36] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مرجع سابق،ص225

- منطقة الشرق وتضم الحماديين وسرايدي والقالة.

-ولم يخفى على الدولة الجزائرية الجاني التنظيمي، فأنشأت الهياكل التنظيمية الآتية:

تم الإبقاء على الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، والذي أنشأه المعمرون في سنة1931 م وأصبح بعد ذلك يسمى بمركز التنمية السياحية.

27 وفي سنة 1962 م، تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة يعمل بموجب الأمر 62-67 يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة والرياضة والسياحة، والذي أوكلت له مهمة الوصاية (ONAT) والرقابة على الهيئات الإدارية والسياحية، والعمل على ترقية المنتج السياحي بالإضافة إلى تسيير الممتلكات السياحية الشاغرة.

-وفي سنة 1963 م أنشأت لجنة تسيير الفنادق والمطاعم(COGHOR) التابعة لنظام تسيير الممتلكات للديوان الوطني الجزائري للسياحة.[37]

-وفي سنة 1963 م تم الإعلان عن ميلاد وزارة السياحة، مهمتها التنظيم والتحضير لإستراتجية التنمية السياحية، وفي نفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية (ATA) تابعة لديوان الوطني الجزائري للسياحة دورها تنظيم الرحلات السياحية عبر التراب الوطني. وعموما فان الجزائر في تلك الفترة اعتبرت النشاط السياحي نشاطا ثانويا، فاقتصر دورها على جمع المعلومات، والإحصائيات، وبدا الاهتمام الفعلي للنشاط السياحي سنة 1966 م وذلك بعد إتمام عملية حصر الإرث السياحي والمشاكل السياحية للقطاع بعد الاستقلال كما تم تحديد سياسة التنمية السياحية، من خلال إصدار التشريعات الخاصة والتي تتمثل في:

- التصديق على ميثاق السياحة لسنة 1966 م، الذي يتضمن آفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة؛75 في افريل 1966 م،المتضمن مناطق التوسع السياحي؛

- إدماج السياحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

[37] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مرجع سابق،ص226

المرحلة الثانية 1967-1975م: تعتبر هذه الفترة أحسن مرحلة من مراحل السياحة الجزائرية، حيث عرف القطاع السياحي تطورا كبيرا اتسم بانجاز العديد من المؤسسات السياحية الجزائرية، وتزامنت هذه الفترة مع المصادقة على المخطط الأول لتنمية السياحة الجزائرية، حيث تم تطبيق سياسة متعددة الأبعاد، تمتلث في انجاز مركبات سياحية هامة موزعة عبر مختلف المناطق، وبالتالي أصبحت الجزائر وجهة سياحية رائدة في المغرب العربي وذات صورة ومكانة مرموقة في الأسواق العالمية.[38]

- المرحلة الثالثة 1976-1990م: تمت المصادقة على الميثاق الوطني الذي أعطى الأفضلية والأولوية للسياحة الشعبية على حساب السياحة الدولية، فبهدف إرضاء طلبات العمال وعائلاتهم في مجال الراحة والاستجمام فرض البعد الشعبي السياحي نفسه مزيجا على البعد الاقتصادي للسياحة، مما أدى الى تراجع القطاع. وكما اتسمت نوعية المنتجات بالرداءة،وما زاد تدهور القطاع هو عدم اهتمام الدولة به وعدم تنميته.

المرحلة الرابعة 1990-1999م:تدهورت صورة الجزائر السياحية على المستوى الداخلي والخارجي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الأمني، غير ان الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بالإضافة إلى المزايا المقدمة للمستثمرين وكذلك فتح الباب أمام الخصخصة من شانه أن يدفع القطاع إلى التطور.

بعض المصطلحات السياحية في الجريدة الرسمية:[39]

النشاط السياحي: كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله.

منطقة التوسع السياحي: كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو

[38] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مرجع سابق،ص225
[39] الجريدة الرسمية الجزائرية،المادة3،العدد11،صادرة في 19 فبراير 2003،ص5

بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشآت سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط ،أو أكثر من السياحة ذات المردودية.[40]

الموقع السياحي: كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار فعل الطبيعة والإنسان.

التهيئة السياحية: مجموعة أشغال انجاز المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.

التنمية المستدامة: نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.

منطقة محمية: جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي [41] حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية.

[40] الجريدة الرسمية الجزائرية،مرجع سابق،المادة9،ص6
[41] الجريدة الرسمية الجزائرية،مرجع سابق،المادة2،ص15

-المطلب الثاني:مقومات الجذب السياحي في الجزائر:[42]

-تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تحتوي على مقومات و إمكانيات سياحية هامة سواء كانت طبيعية حضارية أو تاريخية و إمكانيات مادية من مواصلات و اتصالات... و سوف يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل.

أولا:الموقع

-تعد الجزائر القلب النابض للمغرب العربي و البوابة الإفريقية المطلة على أوروبا و البحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية و المتوسطية،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الغرب المغرب،و من الجنوب الغربي موريتانيا،و من الشرق تونس و ليبيا،و من الجنوب مالي و النيجر فهي أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة،تقع بتُ خطي عرض 18 °و 38 ° شمالا و بين خطي طول9° غربا و 12 ° شمالا بمساحة تقدر ب(2381741كم مربع)

و شريط ساحلي يقدر ب 1200 كلم يتسم بأروع المناظر و الشواطئ.

ثانيا:الأقاليم

-تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي و هي:

***الإقليم الأول:**هو إقليم الساحل و الذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل و تتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية و عدد من الشواطئ الرملية و الخلجان.

***الإقليم الثاني:**و هو إقليم التل و يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة و السهول الداخلية المرتفعة و تنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية و توجد معظم الأراضي الصابغة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة الموجودة بها.

***الإقليم الثالث:**و هو إقليم الصحراء و يشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية

[42] خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مرجع سابق،ص222

حيث يحتل حوالي 80 % من الأراضي الجزائرية و تقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات.

ثالثا:المناخ[43]

-تتميز الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر المتوسط فهو دافئ جاف صيفا معتدل ممطر شتاء و هي أكثر المناطق رطوبة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار ما بين 400 إلى 1000 مم و تتًراوح درجات الحرارة ما بين 25 ° في الصيف و 11 ° في الشتاء، و مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد و رطب في الفتًرة من أكتوبر إلى ماي و تصل د رجة الحرارة أحيانا إلى 5° أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل إلى أكثر من 30 °، أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح و الجفاف الشديد،و عموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102 مم حيث تصل أحيانا درجات الحرارة إلى أكثر من 40 ° أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط و دافئ ما يمكن نشاط حركة السواح في فصل الصيف.

رابعا:الحمامات المعدنية[44]

-تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر،كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية وبالنسبة للحمامات المعدنيةفهي حمام بوغرارة بتلمسان (500 كم غرب العاصمة)القريبة من الحدود مع المغرب،حمامبوحنيفة بمنطقة معسكر،حمام ريغة بعين الدفلى 170 كم غربا، و

[43]خالد كواش،مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،مرجع سابق،ص222

[44]بوعلام غمراسة،الحمامات المعدنية بالجزائر مقصد السائح من كل مكان تحت موقع: www.aawawsat.com سا 22.45 التاريخ 2017/04/29

في الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف،حمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60 % من المنابع المحصاة.

خامسا: الخصائص التاريخية و الثقافية :[45] إن المعالم التاريخية و الحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي و الإفريقي، فمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة و عظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية و الرومانية و أخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ، و الشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية، و قد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، و هي منطقة الطاسلي و تيبازة و جميلة و تيمقاد و وادي ميزاب و حي القصبة.

-كما يتبين أن السياحة الثقافية و الترفيهية، تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية، حيث يزداد الطلب عليها، و بهذا الصدد تتميز الجزائر بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا، بفضل امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء و التراث الثقافي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده الثقافية.

-إن الصناعة التقليدية و الحرفية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر انتعاشا خاصة في موسم الاصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعات التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد ككل، فاهتمام الشباب بهذه الصناعات حسب المناسبات يعطي فرصة أكبر للسياح لاكتشاف هذه القدرات و المواهب، ومن ثم التعريف بثقافة و حضارة الأمة.

سادسا:المواصلات: تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة

[45] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،مساهمة من اجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 نوفمبر 2000

في المستقبل و تحتوي الجزائر على:

النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، و تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية و المناطق الساحلية.

النقل البري: يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم منها:

-الطرق الوطنية : 22000 كلم.

-الطرق الولائية: 26000 كلم.

-الطرق الثانية: 42000 كلم.

-الطرق في طور الإنجاز: 3200 كلم و هي خصوصا طريق اليسار شرق غرب

كما يبلغ شبكة السكك الحديدية 4200 كلم تتكون من:

1435 كلم شبكة عادية.

1055 كلم شبكة ضيقة.

305 كلم شبكة مزدوجة.

299 كلم شبكة كهربائية.[46]

سابعا:الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية و فيها ما اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام "ADSL"فيها ما يقارب يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005 بنسبة (90 %)، و 2 مليون مشترك لاتصالات الجزائر في نفس السنة، وكذا دخول المتعامل الثالث "اوريدو" للسوق الجزائرية، و الذي حقق هو الآخر نتائج جد إيجابية، و يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 65.8 % من عدد المشتركين في

[46]الديوان الوطني للسياحة في الجزائر، ،ص9

الهاتف الثابت، و قد شملت التغطية للمشتركين أوراسكوم، و اتصالات الجزائر، كل ولايات الوطن و معظم الطرق الوطنية و ذلك إلى غاية عام 2005 ، و هناك جهد من طرق المتعامل الثالث لبلوغ نفس الأهداف، كما ساهم إنجاز مشروع 500 ألف خط من طرف اتصالات الجزائر في سنة 2004 ، إلى رفع مستوى العرض و مستوى الخدمات، كما أعطى بداية للمنافسة من خلال المكالمات أو الخدمات المجانية المقدمة و الرسوم ،و قد تم رصد 95 رخصة تم اعتمادها لتزويد 4000 فضاء الانترنت بدلا من 100 في سنة2000 ، كما سمح المزودون بإنشاء 2000 موقع للانترنت بدلا من 20 موقع، عام 2000 و ربط 700 ألف متصفح لأوراق الشبكة مقابل 10 آلاف خلال نفس السنة، و أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين و المستعملين و أصبحت و سائل المهاتفة متوفرة و شبكات الانترنت. [47]

[47] الديوان الوطني للسياحة،مرجع سابق،ص9

-المبحث الثاني:إستراتيجية السياحية فى الجزائر

-المطلب الأول : إستراتيجية خوصصة القطاع السياحي

-لقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في المعجم سنة 1983. حيث كانت تعرف الخوصصة في إطار محدود كنتيجة للمصلحة الخاصة بل أكثر كم ذلك المرور من نشاط أو قطاع يتميز بنظام المراقبة أو الملكية الجماعية أُلى نظام خاص إذن فهي عملية تهدي تقليص دور الدولة و توسيع أنشطة القطاع خاص.

أولا: تعريف الخوصصة:

-تعرف الخوصصة على أنها:"التنقل الكلي أو الجزئي للملكية أو مراقبة التسيير من العمومي للقطاع الخاص فهي تعِني وضع إطار مؤسساتي و تنظيمي مشجع لتطور القطاع الخاص متماشيا و قوانُين السوق المعتمدة أساسا على إلغاء المحتكر و تحويل التجارة الخارجية والمنافسة و تسعى الدولة من وراء تغيير كل من القطاع العام و القطاع الخاص أُلى رفع الفعالية الاقتصادية و عقلانية استعمال الموارد في كل من الإدارات و المؤسسات والهدف من الخوصصة هو:

-إزالة الاختلالات الداخلية و الخارجية التي تعآني منها المؤسسات العمومية و هذا بتفرغها لأداء مهامها الرئيسية و التركيز على قطاعات الأكثر مردودية من اجل رفع الكفاءة الإنتاجية.

[48]

-تطوير الأطر القانونية وفق المعايير الدولية للشفافية و سرعة المعاملات و

[48] حيزية حاج الله،الاستثمار السياحي في الجزائر،مذكرة ماجيستر،البليدة،2006ص 164

حماية المستثمر لجعلها تتماشى مع المتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي.
-زيادة موارد الدولة بعد عملية البيع مما يقلل الحاجة إلى الاقتراض و بالتالي تخفيض دين الحكومة.

-الالتحاق بالسوق الدولية في الميدان التكنولوجي والمالي.

-أما عن أسباب الخوصصة في القطاع السياحي فتعود إلى:

-تسجيل عجز مالي ل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي والسياحي سنة 1992 .

-ارتفاع أسعار الخدمات الفندقية و السياحية مقارنة بنوعيتها.

-عدم استطاعة القطاع السياحي عكس الصورة السياحية للجزائر في الأسواق الدولية من خلال سيطرة القطاع العمومي.

-الاستفادة من القطاع الخاص فيما يخص الصيانة و النظافة والمراقبة[49].

-ثانيا:واقع خوصصة القطاع السياحي في الجزائر :

تمت عملية الخوصصة للقطاع السياحي على مرحلتين :

-**المرحلة الأولى :**تمثلت في العرض الفوري للمشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز أو في طريق الانتهاء حيث تم في 1995 عرض مزايدة وطنية و دولية لبيع 5 فنادق و هي:

[49]حيزية حاج الله،الاستثمار السياحي في الجزائر،مرجع سابق،ص،ص،164، 165

الجدول رقم13:الفنادق المعرو ضة للخوصصة في المرحلة الأولى

المشروع	الترتيب	طاقات الإيواء	نوع المنتوج	نسبة الانجاز
الفندق الدولي لمطار الجزائر	04	660	حظري	90
فندق لوس الواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حظري	50
فندق المسيلة	02	300	حظري	85

المرحلة الثانية:تم خلال هذه المرحلة عرض إضافي يشمل المؤسسات الفندقية قيد الاستغلال و بما أهنا لا التمتع بنفس الصحة التجارية المالية والمادية كما أهنا لا تتوفر على نفس التجهيزات فقد اعتمد المبدأ المطبق في خوصصتها على تصنيفها إُلى ثالث أصناف:

الصنف أ و هي الفنادق الحسنة، الصنف ب و هي الفنادق المتوسطة،و الصنف ج و هي الفنادق الأقل حسنة، و يتم ترتيبها وفق خمس معايير تبعا للموقع، السوق المستقبلية،حالة تجهيزات المؤسسات،الإنجازات السابقة و المردودية التقديرية و تعرض هذه الفنادق في شكل مزايدة وطنية و دولية و لم يتم أي عرض لشرائها بسبب تأخر عملية تقديم المؤسسات المراد خوصصتها.[50]

- مشكلة ملكية الأراضي التي تقام عليها المؤسسات، وقد تم في هذه الفَترة تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الاستغلال و التي تشملها عملية الخوصصة و هي موضحة في الجدول:

[50]حيزية حاج الله،الاستثمار السياحي في الجزائر،مرجع سابق،ص165

الجدول رقم14: تصنيف الوحدات الفندقية لغرض الخوصصة خلال المرحلة الثانية

المؤسسات	الصنف أ	الصنف ب	الصنف ج	المجموع
فنادق حظرية صنف عالي	03	-	-	03
فنادق صنف متوسط	06	10	02	18
مركبات شاطئية	07	02	01	10
فنادق صحراوية	06	07	05	18
محطات مياه معدنية	-	07	01	08
محطات مناخية	-	02	-	02
مراكز التداوي بمياه البحر	01	-	-	01
المجموع	23	28	09	60

و بناءا على هذا التصنيف حددت الوزارة ترتيبا للمستثمرين الذين يقومون بخوصصة كل نوع من هذه الأصناف و هذا حسب الإمكانيات المالية لكل منهم كما مايلي:[51]

***المستثمرون المستهدفون للصنف أ:** و الأفضلية هنا تكون لأكبر البلدان الموفدة للسياح كأوربا الغربية،أمريكا الشمالية و دول الخليج.

-الوطنيون المقيمون في الخارج و الذين لديهم تجربة في الفندقة.

-المستثمرون الوطنيون و المؤسسات (بنوك، مؤسسات خاصة)

[51] حيزية حاج الله،الاستثمار السياحي في الجزائر،مرجع سابق،ص،ص166،165

***المستثمرون المستهدفون للصنف ب و تشمل:**

- المحترَفون الأجانب غير المختارين (مجموعات فندقية، وكالات...)

- مستثمرون مؤسساتيون جزائريون مقيمون و غير مقيمون.

***المستثمرون المستهدفون للصنف ج:** و تشمل مستثمرون وطنيون و أجانب غير مختارين.[52]

[52] حيزية حاج الله،الاستثمار السياحي في الجزائر،مرجع سابق،ص،166

-المطلب الثاني:الامتيازات و الضمانات الممنوحة للاستثمار في القطاع السياحي الجزائري[53]

-في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر ،ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال، حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية جبائية، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993 ، تحت (رقم 93 12) ويمكن ذكر أهم هذه الامتيازات كما يلي:

1-الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 : قدمت سياسة التنمية الحالية امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع السياحي وضمن سياسة جديدة لترقية استثمار العام و الخاص.

2-الضمانات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 : لقد منحت السلطات ضمانات لم تكن موجودة من قبل، ويمكن تفسير هده السياسة في انتقال الجزائر من دولة منغلقة إلى دولة متفتحة على العالم، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق منافسة بذالك الدول التي سبقتها منذ عهود بعيدة إلى نهج هذه السياسة، كما أن الضمانات الممنوحة داخلية ودولية.

أ-الضمانات الممنوحة داخليا :

-مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة ومن جهة أخرى المستثمرين الأجانب فيما بينهم لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف

[53] عليوش قريوع كمال،قانون الاستثمار في الجزائر،1998ص63

العدالة،إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

-ضمانات التحويل والتنازل(مرسوم تشريعي12، 23) نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

-أما فيما يخص النظام القضائي ،فعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر، و إما نتيجة لإجراء إتخدته الدولة الجزائرية ضده حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي، و النزاع أو الخلاف يسوى بالتراضي بين الطرفين، وإذا لم يسوى الخلاف في مدة 06 أشهر يرفع النزاع إما أمام المحاكم المختصة أو المركزية، أما في حالة الاستثمار بين دول المغرب العربي فإنه يعرض كل نزاع على:

-هيئة قضائية لدول إتحاد المغرب العربي، محكمة الاستثمار العربية.

3-قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 [54]**:** استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذالك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعا قويا للقطاع السياحي ، فتم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لا سيما المنشآت بدلا من ،(ANDI) الضرورية لإنجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وللوكالة عدة مهام هي:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية للمؤسسات.

[54]الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخ في جمادى الثاني عام 1422 هـ الموافق ل 22 أوت 2002

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

قدم قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 ،امتيازات إضافية للمستثمرين الوطنيين والأجانب نصنفها إلى نوعين وهما:[55]

أ النظام العام: تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات.

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب النظام الاستثنائي: تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، و كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة الاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية المستدامة، وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين:

عند إنجاز الاستثمار: يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 ‰ فيما يخص العقود

[55] لخساف منى،دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بلدان المتوسطية،رسالة ماجيستر ،كلية الاقتصاد و التسيير،جامعة الجزائر،2003،ص70

التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء مستوردة أو محلية.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

عند انطلاق الاستغلال: الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.[56]

-الإعفاء لمدة عشرة سنوات إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

[56]لخساف منى،دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بلدان المتوسطية،مرجع سابق،ص70

-المبحث الثالث:أثر النشاط السياحي في الجزائر و استراتجية تنميته[57]

-المطلب الأول:أثر الاقتصادية و الاجتماعية للسياحة

1-الأثر الاقتصادي:

-أضحت السياحة إحدى الصناعات المهمة في العالم في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات نمو الزراعة والصناعة،كما تجاوزت أهميتها الصناعات التحويلية والخدمية جميعها، كما يحتل النشاط السياحي مكانا مهما في الاقتصاد، العالمي، سجلت منظمة السياحة العالمية عام 2012 زيادة في عدد السياح تقارب 10 % مقارنة بعام 2011.

2-أثر السياحة على الناتج المحلي الخام

تنبع الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تحقيقها بعض المنافع للدول، ويمكن ذكر بعض منها في ما يلي:

- السياحة تعد أحد مصادر الدخل القومي، وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق)، والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد، وفروق تحويل العملة، والإنفاق اليومي للسائحين على السلع الخدمات السياحية.

تعتبر من القطاعات المهمة التي توفر عائدات .

- للسياحة دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما لأنها سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.

- للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في

[57]زرزار العياشي و مداحي محمد،السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة:الواقع و الأفاق،مجلة المستقبل العربي،433،مارس 2015،ص43

الناتج الوطني الخام استنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 2.3 % من حصة السياحة في الناتج المحلي.

-ويمكن ملاحظة المساهمة الفعالة للسياحة في الناتج المحلي الخام من تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا

3-اثر السياحة على ميزان المدفوعات[58]

-تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع وعلى الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلعة والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التموقع بوفرات اقتصادية و بهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات.

-يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة أحد مكونات المنتوج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية.

وإذا ما ربطنا بين السياحة والتشغيل نجد أن صناعة السياحة صناعة خدمات لعمل مكثف ومصدر هام للتوظيف، إذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة.

والسياحة تمثل أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري.

[58]زرزار العياشي و مداحي محمد،السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة:الواقع و الأفاق،مرجع سابق ص44

وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة (دراسات منظمة السياحة العالمية)، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ان كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5,3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى. ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية مخرجا لأزمة البطالة وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف، وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي لبعض فئات هذه المجتمعات التي أصبحت تتقاضى دخولا جديدة من هذا القطاع.[59]

2- الأثر الاجتماعي:[60]

1-سنة 2001 :

-بالنسبة لعدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة 2001 بلغ 13508 مستخدما، و يتوزع هذا العدد بين القطاعين العام و الحكومي و القطاع الخاص، 8708 و 4800 مستخدما على التوالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[59] زرزار العياشي و مداحي محمد،السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة:الواقع و الأفاق،مرجع سابق ص44

[60] عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، ،مرجع سابق،ص89 .

الجدول رقم 15: تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1985-2001

السنوات عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
في القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغير %	-	28,15	18,86	2,96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، للمجموعة الإحصائية للجزائر، العدد 35، 2003.

يظهر من الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة 1985-2001 بنحو 4895 منصب عمل ، أي بمعدل نمو متوسط 16.66%. و يعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة.

و تشير التقديرات الواردة بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر الى أفاق 2013 لوزارة السياحة و الصناعات التقليدية الى انه سيتم انجاز حوالي 115000 سريرا إلى غاية سنة 2013 ، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا حسب التقديرات لتبلغ مناصب الشغل المباشرة 57700 منصب و 172500 منصب شغل

غير مباشر ، حيث يصبح العدد الإجمالي لمناصب الشغل في نهاية هذه الفترة ما يعادل 230000 منصب شغل في القطاع السياحي في الجزائر[61].

-2- المشاريع قيد الانجاز بداية سنة 2007 :

-في بداية الثلاثي الأول سنة 2007 ، قدر عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز ب 329 مشروعا سياحيا و قدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات ب 60.46 مليار دينار جزائري، و قد بلغ معدل الانجاز المتوسط ب 62.10%،اذ سوف تسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية ، بطاقات إيواء جديدة تقدر ب 33152 سريرا، و قدر عدد المناصب الممكن إحداثها 10544 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير منجز و يعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا و الذي يقدر ب 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير .
و الجدول الموالي يوضح لنا المشاريع قيد الانجاز:[62]

الجدول رقم 16 : توزيع المشاريع قيد الانجاز حسب نوع المنتوج بداية 2007.

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة(مليون دج)
شاطئ	75	10416	3508	10.926.08
حضري	203	15875	5463	22076.04
مناخي	8	405	173	269.35
معدني	26	3244	1047	1993.59
صحراوي	11	750	231	1091.04
غير محدد	6	2462	122	24099.59

[61] عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر،مرجع سابق،ص89
[62] عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر،ص90

الإجمالي	329	33152	10544	60.455.69

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن توزيع المشاريع قيد الانجاز توزعت بنسب متفاوتة بين أنواع المنتجات السياحية المختلفة ، حيث كان النصيب الأكبر للمنتج الحضري ب 62% ، يليه المنتج الشاطئ ب 23 %،في حين كانت نسبة المشاريع السياحية في باقي المنتجات اقل من 10%.

و قد ساهمت هذه المشاريع السياحية بعد دخولها مرحلة الاستغلال في توظيف ما يقارب 10544 عامل، أما التكلفة الإجمالية المقدرة لا نجاز هذه المشاريع فهي في حدود 60455.69 مليون دينار أما إجمالي طاقات الإيواء المنتظر إضافتها إلى الحظيرة الفندقية فهي محددة ب 33152 سريرا.[63]

[63] عامر عيساني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر،ص90

-المطلب الثاني:إستراتجية التنمية السياحية لأفاق 2025

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ:[64]

عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛

1 -تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛

2 -ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة؛

3 -تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة. إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات :

1 - تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛

2 -تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛

3 -إعداد برنامج نوعية سياحية؛

[64]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص 18.

4 -تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛

5 -تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/ شرق 2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى.

وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:[65]

الجدول رقم17: خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	5 ,2 مليون
عدد الأسرة	84 869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1,7	%3
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200 000	400 000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51 200	91 600

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ1,8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة

[65] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية،مرجع سابق،ص18

الإجمالية مساوية لـ 69 1598 سريرا.

-المطلب الثاني:إستراتجية التنمية السياحية لأفاق 2025

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ:[66]

عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛

4 -تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛

5 -ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة؛

6 -تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة. إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات :

6 - تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛

7 -تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛

8 -إعداد برنامج نوعية سياحية؛

9 -تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛

10 - تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

[66] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص 18.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/ شرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى.

وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:[67]

الجدول رقم17: خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2, 5 مليون
عدد الأسرة	84 869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1,7	%3
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200 000	400 000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51 200	91 600

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ1,8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 69 1598 سريرا.

[67]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية،مرجع سابق،ص18

خاتمة الفصل:

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب مقارنة مع تونس والمغرب و يتجلى ذلك في عد الاهتمام من خلال التأخر في المشاريع المبرمجة في المخططات الوطنية و عدم تخصيص المبالغ الكافية و هذا نتيجة لطبيعة الاقتصاد المنتهج بعد الاستقلال و هو تشجيع الصناعات الثقيلة أو اعتبارها ركيزة الاقتصاد فلم تتعدى نسبة السياحة 2,5 % من المبالغ المخصصة بينما بلغ القطاع الصناعي النصف.

الإطار التطبيقي

1-الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة و الصناعات التقليدية للولاية:

نظرا لأهمية قطاع السياحة بولاية مستغانم والإمكانيات التي تزخر بها، على غرار بعض الولايات الساحلية وبعض ولايات الجنوب ، أنشئت مديرية السياحة بالولاية بموجب ترتيبات المرسوم التنفيذي رقم 95-260 المؤرخ في 29 أوت 1995المتضمن إنشاء مصالح خارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية آنذاك. وحتى يتسنى النهوض بالمهام المسندة إليها، تم رسم الهيكل التنظيمي حدد المصالح والمكاتب الملحقة لها ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-216 المؤرخ في 11جويلية 2005 المتضمن إنشاء مديرية السياحة والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 جوان 2007 .

الهيكل التنظيمي لمديرية السياحة بولاية مستغانم

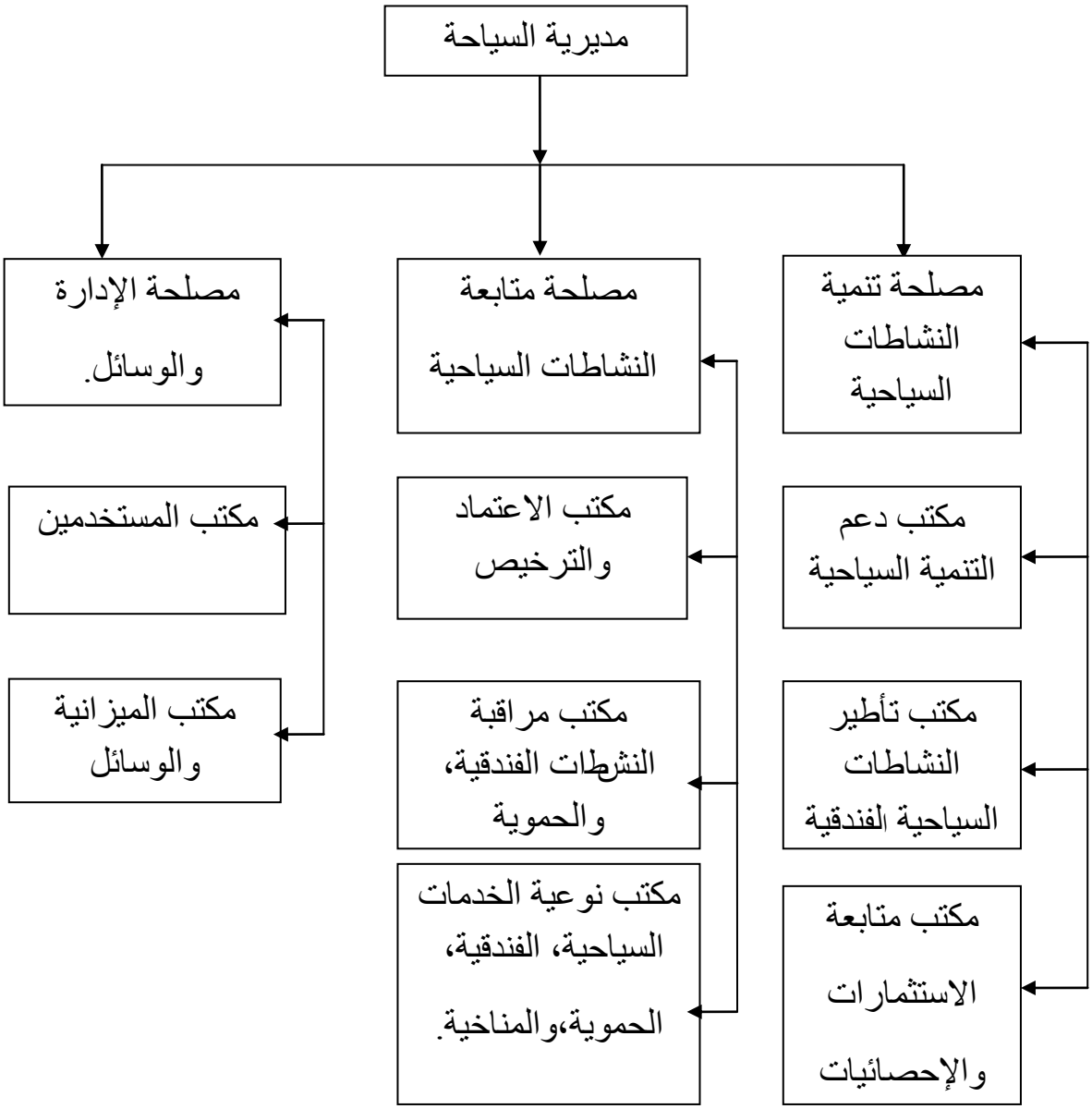

دليل المقابلة

المحور الأول: السياحة بمستغانم

س1/ما هي أنواع السياحة في مستغانم

س2/ما هي ابرز الهياكل السياحية بمستغانم

س3/ما هي ابرز مناطق الجذب السياحي بمستغانم

المحور الثاني: مساهمة السياحة في الاقتصاد بمستغانم

س1/هل يساهم النشاط السياحي في حركة الاقتصاد بمستغانم

س2/هل تؤثر السياحة في خلق فرص عمل بمستغانم إن كان نعم كيف ذلك

س3/هل تساهم السياحة في التهيئة العمرانية بمستغانم إن كان نعم كيف ذلك

س4/هل تساهم السياحة في تنمية الصناعات التقليدية بمستغانم

المحور الثالث: أفاق السياحة بمستغانم

س1/هل هنالك اهتمام من طرف السلطات المحلية و الوطنية بقطاع السياحة في مستغانم

س2/ما هي ابرز المشاكل التي يواجهها قطاع السياحة بمستغانم

س3/كيف ترون مستقبل السياحة بمستغانم

تحليل الأجوبة

المحور: الأول السياحة في مستغانم

ج1/اتفق جميع المبحوثين على أن هنالك عدة أنواع للسياحة بمستغانم و هي كالتالي:

السياحة التاريخية و الحضارية: تشمل عدة أمور كالعادات و التقاليد و غيرها من العرق و الأخلاق، و العقائد التي تمثل إرثا لا يستغنى عنه، و من بين المعالم الأثرية المتواجدة بالمنطقة ما يلي : **الجامع المريني** العتيق متواجد بحي الطبانة على شاطئ عميق "واد عين الصفراء"، **ضريح سيدي عبد الله ، ميناء كيزا** يعود تاريخه إلى الفترة الفينيقية ، يقع على ضفاف واد الشلف بحوالي 8 كلم عن مستغانم، **دار القايد" دار الشعراء"** متحف الفنون الشعبية توجد به عدة قاعات كل قاعة فيه بها عروض خاصة : قاعة للفنان المسرحي ولد عبد الرحمن كاكي، قاعة للرسام محمد خدة، و قاعة للقعدة البدوية، قاعة للباس التقليدي المستغانمي، قاعة الشيخ حمادة و الشيخ الجيلالي بعين تادلس، و قاعة أخرى لسيدي لخضر بن خلوف.

السياحة الشاطئية: لإطلالها على حوض البحر الأبيض المتوسط، يتواجد بها 21 شاطئا مفتوح للسباحة، و 11 شاطئا غير محمي لا يزال على حالته الطبيعية بالتناوب مع المنحدرات الصخرية و الغابات الساحلية. تشكل روعة للسائح فيها لتجعل منها قبلة لهم .

السياحة الثقافية و الدينية: فمستغانم لها تراث ثقافي كبير كباقي المناطق من شعر و نغمات بدوية ونوبات أندلسية، طرب شعبي موسيقى عصرية، مداحات و إيقاعات عيساوية سماع صوفي وغيرها من الفنون، إضافة إلى الزوايا التي تقام فيها المدائح الدينية و السماع الصوفي، لا تزال مستغانم محافظة على هذا الطبع و القيم الإنسانية و الإسلامية.

كما تعرف المنطقة الفن الرابع المسرح إذ سميت بعاصمة المسرح، إضافة إلى

الفن التشكيلي إذ توجد بها مدرسـة للفنون الجمـيلة.

السياحة الحموية و العلاجية: إذ يوجد بها الحمام المعدني بعين النويصي

السياحة المناخية والعلمية : تملك المنطقة عدة ثروات طبيعية كالسلاسل الجبلية مثل جبال الظهرة و السور المتواجد بالسـور ببلدية عين تادلس حيث يأتي الباحثون في علم البيئة لدراسة تاريخه و نوعية الحجارة التي بنيت به، و كذا الأبحاث التي تقام بميناء كيزا حيث تتواجـد به صهاريـج للزيوت و بقايا الحـلزون و الأواني الفخارية التي تدل على الحياة فيها قديما.

إضافة إلى الغابات الشاسعة ـ غابة زريفـة، و غابة استيديـة، و غابة بن عبد المالك رمضـان، و غابة شواوي سيدي العربي جبل الديس واد و مغارات سداوة ببلدية سيدي لخضر، و مغارات الكاف لصفر حظيرة المقطع سد كراميس.

السياحة الريفية :

ج2/أجاب (2) من المبحوثين بان مستغانم تحوي عددا من الهياكل السياحية دون تعقيب تتمثل في مراكز صيفية، مخيمات ،ومراكز عائلية فنادق حضرية ، فنادق ساحلية، اقامات سياحية ،وكالات سياحة و أسفار مديرية السياحة دار الصناعات التقليدية إضافة إلى الهياكل القاعدية المتمثلة في ميناءين للصيد وميناء تجاري وشبكة طرقات ، التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى ميدان الفروسية ومسرح الهواء الطلق والمكتبة الولائية والجامعة وكذا الإذاعة الجهوية،وعدد من المواقع التاريخية والأثرية وإرث إسلامي مغاربي واسع وتراث مادي وروحي وتاريخ يدل على عراقتها.

لكن (8) آخرون برغم من توافر الهياكل السياحية إلا هناك نوع من عدم الرضى من السياح بسبب غلاء الأسعار و رداءة الخدمات المقدمة في هاته الهياكل وهذا كل حسب رأيهم راجع الى نقص الثقافة و الوعي السياحي

ج3/ أجاب جميع المبحوثين بان مستغانم تحوي عدة مناطق جذب سياحي و التي لا يمكن حصرها:

وتتمثل في الشواطئ بالدرجة الأولى حيث انه نلك 21 شاطئ مفتوح ،الغابات الشاسعة، السلاسل الجبلية ،الحضائر و عدة مناطق جذب أخرى.

لكنهم أشاروا الى نقطة مهمة هي أن هذه المناطق غير المستغلة و غير مهيئة لاستقطاب السياح

الخلاصة

السياحة بمستغانم لها عدة أنواع فمنها الشاطئية ، التاريخية والحضارية ،الثقافية والدينية، الحموية والعلاجية و الريفية كما أنها تحوي العديد من الهياكل السياحية المتمثلة في مراكز صيفية، مخيمات ،ومراكز عائلية فنادق حضرية ، فنادق ساحلية، إقامات سياحية ،وكالات سياحة و أسفار مديرية السياحة دار الصناعات التقليدية و مختلف الهياكل القاعدية القاعدية المتمثلة في ميناءين للصيد وميناء تجاري وشبكة طرقات ، التي يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى ميدان الفروسية ومسرح الهواء الطلق والمكتبة الولائية والجامعة وكذا الإذاعة الجهوية،وعدد من المواقع التاريخية والأثرية وإرث إسلامي مغاربي واسع وتراث مادي وروحي وتاريخ يدل على عراقتها.

إضافة إلى دلك فان مستغانم تعتبر قطبا سياحيا لأنها تحوي العديد من مناطق الجذب السياحي.

المحور الثاني مساهمة: السياحة في الاقتصاد بمستغانم

تحليل الاجوبة

ج1/ أجاب جميع المبحوثين بنعم

ج2/أجاب (7) المبحوثين بنعم السياحة توفر مناصب شغل بمستغانم دون تعقيب و ذلك من خلال المشاريع السياحية و أشغال التهيئة العمرانية إضافة إلى الهياكل السياحية العمومية أو الخاصة كالفنادق و الاقامات السياحية و الوكالات السياحية و كل المشاريع التي تصب في مجال السياحة كتهيئة الطرقات (تراموای مستغانم) حيث أن عملية التهيئة السياحية توفر بالضرورة مناصب شغل دائمة أو مؤقتة.

اما(3) آخرون فهم أيضا أجابوا بنعم لكن بتعقيب حيث أجابوا المبحوثين بنعم السياحة توفر مناصب شغل بمستغانم لكن ليس بشكل المطلوب يعني في الواقع لا توفر بما هو منتظر برغم من توفر مناطق للجذب السياحي التي بإمكان استغلالها في إنشاء مركبات و قرى و فنادق السياحية وبالتالي توفير اكبر عدد من مناصب شغل

ج3/أجاب جميع المبحوثين بنعم السياحة تساهم في عملية التهيئة العمرانية كتهيئة كل مناطق التوسع من استيدية إلى خروبة، وتهيئة حظيرة الترفيه المتواجدة بغابة خروبة ،المبرمج فيها إنشاء أماكن للترفيه للصغار و الكبار، المقاهي و المطاعم، حديقة للحيوانات، مسبح، مرآب لتوقيف السيارات و تهيئة العديد من الغابات إعادة تهيئة السواحل و بناء مختلف المرافق العمومية كالمكتبات المتاحف الكليات بالإضافة إلى أشغال ترميم المواقع الأثرية و المواصلات.

ج4/أجاب جميع(8) من المبحوثين بان السياحة تساهم في تنمية الصناعات التقليدية و ذلك من خلال المعارض التي تقام و يشارك فيها الحرفيون من خلا عرض منتجاتهم كالأواني الفخارية الزربية الحلي منتجات الحلفاء و مختلف الصناعات كما أن دار الصناعات التقليدية تشجع الحرفيين على الحفاظ على أصالة هده الحرف

واستقطاب مختلف الحرفيين للعمل معهم و مديرية السياحة لمستغانم تسعى جاهدة للتعريف بكل ما هو موروث حضاري يخص المنطقة أو الجزائر ككل.

-لكن مبحوثين آخرين بالرغم من كل هذه المساهمة الا انهم يرون بان نقص المعارض للصناعة التقليدية و كذا نقص الاشهار للسياحة و الصناعة التقليدية فكثيرا من الصناعات التقليدية غير معروفة لدى السياح سواء الاجانب ام المحليين و ذلك لنقص الترويج لها فالمبحوثين لا يختلفان في كون السياحة تساهم في تنمية الصناعات التقليدية لكن نظرا للاسباب التي ذكروها فهي لا تساهم بشكل منتظر منها.

خلاصة:

من خلال إجابة المبحوثين يظهر لنا أن السياحة بولاية مستغانم تساهم في حركة الاقتصاد الوطني حيث أنها تعد احد عوامل التشغيل بالولاية من خلال خلق فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في القطاع العام أو الخاص كما أنها تساهم في عملية التهيئة العمرانية من خلال ما تقوم بها الدولة من عمليات الترميم للمواقع الأثرية و كذا تهيئة مناطق التوسع كتخصيص غلافات مالية لتهيئة و تنظيف شواطئ البلديات السياحية استعداد لموسم الصيف و ذلك لزيادة جاذبيتها من قبل السياح المحليين و الأجانب و كل المرافق العمومية من مكتبات مستشفيات كليات و الأماكن المخصصة للترفيه إضافة إلى مشاريع المستثمرين بالمنطقة و تجديد شبكة المواصلات كمشروع ترامواي مستغانم و فتح خطوط جديدة نحو الخارج وقد قامت الولاية بتمويل ما يلي:

* تهيئة الطرق و المسالك.
* تهيئة مواقف السيارات.
*تهيئة المرافق الصحية
* تهيئة مراكز الحماية المدنية و الدرك الوطني لحماية السائح و طمأنته.
* تهيئة محلات تجارية و المسطحات الأرضية.
* تهيئة الشواطئ و تنظيفها.
*إعادة تأهيل الأرصفة و الإنارة العمومية.
* التشجير و الطلاء.

كما أن السياحة بمستغانم تساهم في تنمية الصناعات التقليدية و ترقيتها من خلال الدور الذي تقوم به دار الصناعات التقليدية بمستغانم في استقطاب الحرفيين و التعريف بمنتجاتهم من خلال المعارض التي تنظمها الولاية.

المحور الثالث:أفاق السياحة بمستغانم

ج1/أجاب جميع المبحوثين بنعم تشهد السياحة بمستغانم اهتماما من طرف السلطات المحلية و الوطنية خاصة و أنها يمكن أن تكون بديلا للمحروقات إن استغلت بعقلانية و هدا من خلال التسهيلات التي تشهدها عملية الاستثمار كبناء الفنادق و الاقامات السياحية و تخصيص غلافات مالية لعمليات التهيئة العمرانية و إقامة المعارض للتعريف بالمنتج السياحي وطنيا و عالميا و هدا لنشر الثقافة السياحية بالمنطقة و تعزيز عملية التبادل في المجال السياحي ما بين مختلف الهياكل السياحية من وكالات السياحة و الأسفار الفنادق ..... وغيرها.

ج2/أجاب المبحوثون بان المشاكل التي تواجهها السياحة بمستغانم هي بالدرجة الأولى غياب الثقافة السياحية بالمنطقة أو الوعي السياحي سواء لدى المواطن الذي لا يحافظ على المرافق العمومية و حتى الهيئات التي تشرف على السياحة بالمنطقة و التي تضم معظمها أشخاص غير مؤهلين و غير مختصين في مجال السياحة.

و أجاب المبحوث (4) بان احد مشاكل السياحة غياب الأمن في بعض المناطق المعزولة ففي كل سنة تسجل اعتداءات بالشواطئ و الغابات كالضرب و الجرح العمدي و السرقة.

كذلك شبكة النقل و المواصلات التي لا تزال مشكلة أساسية يواجهها السياح و نقص أماكن الإيواء خاصة عندما يبلغ الطلب الذروة و هدا في موسم الاصطياف.

إضافة إلى ذلك فان السياحة بمستغانم لا تعتمد على عناصر المزيج التسويقي كلها فهي تعتمد فقط على بعض أساليب الترويج فقط فهي لا تعتمد بشكل كبير على وسائل الإعلام التي تساهم بشكل كبير في التعريف بالمنطقة داخليا و خارجيا.

ج3/بالنسبة لأفاق السياحة بمستغانم فقد أجاب كل المبحوثين بان مستغانم يمكن أن تكون قطب سياحي بامتياز خاصة مع التسهيلات الممنوحة للمستثمرين و القوانين

الجديدة التي سنتها الدولة كالتسهيلات المنوحة لوكالات السياحة و السفر و كل ما تشهده من عمليات للتهيئة السياحية باعتبارها مدينة ساحلية تحوي العديد من مناطق الجذب السياحي و تنوع مناخها و تضاريسها و كل ما تمتاز به من مقومات الجذب السياحي .

كما أجاب المبحوث (10) انه يجب الاهتمام أولا بنشر الثقافة السياحية لدى المواطن المستغانمي بالدرجة الأولى من خلال وسائل الإعلام و اعتماد الطرق العلمية لصناعة سياحة مستدامة بالمنطقة و بالتالي خلق تنمية اقتصادية مستدامة.

خلاصة

من خلال أجوبة المبحوثين يظهر لنا أن السياحة بمستغانم تشهد اهتماما من طرف السلطات المحلية و الوطنية من خلال الغلافات المالية المخصصة لها من طرف الدولة ،القوانين الجديدة التي تسهل عملية الاستثمار السياحي ،مختلف عمليات التهيئة السياحية بالمنطقة كما أنها تواجه عدة مشاكل (كنقص مرافق الإيواء في فترة الصيف لأنه موسم الذروة و نقص الأمن في المناطق المعزولة إضافة إلى نقص الأيادي المؤهلة و الخبيرة في مجال السياحة و عدم اعتمادها على الطرق العلمية في صناعة السياحة بالمنطقة.

كما أن مستغانم مؤهلة لان تصبح قطبا سياحيا بامتياز خاصة و أن الجزائر تعمل على تنفيذ مخططات الجودة و التهيئة السياحية من خلال إرسالها لكافة الهياكل السياحية كالفنادق و الوكالات السياحية مثل مخطط الجودة 2010-2014 ومخطط التهيئة 2009-2025 كاستراتيجيه على المدى الطويل تسعى من خلالها الدولة إلى خلق صناعة سياحية باستثمار 50 مليار دولار استثمارات أجنبية و وطنية تهدف إلى استقطاب 10 مليون سائح و الرفع من قدرة الإيواء إلى 900 ألف سرير و خلق نصف مليون منصب شغل.

2-عينة الدراسة:

لقد تكونت العينة من 10 مفردات أي 10 موظفين في مديرية السياحة باعتبار أنهم يخدمون إشكالية البحث،وقد طلبنا من كل مبحوث أجرينا معه المقابلة أن يدلنا على مبحوث أخر يمكن يساعدنا في بحثنا هذا.

-المعاينة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على غير احتمالية نمطية(قصدية)، وعلى هذا الأساس تم اختيار الموظفين الذين بإمكانهم إفادتنا بالمعلومات اللازمة التي تساعدنا في إعداد مذكرتنا من خلال إفادتنا بالمؤشرات الخاصة بالسياحة في مستغانم و مامدى مساهمة الأخيرة في قضايا التنمية.

3-ادوات الدراسة:

استخدمنا في بحثنا تقنية المقابلة و ذلك لان بحثنا يستدعي إقامة مقابلات مع المبحوثين الذين يفيدونا بمعلومات خاصة بالسياحة بمستغانم و مامدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و بحكم أن الإجابات ستكون مفتوحة فرأينا أن المقابلة هي أفضل تقنية مناسبة لبحثنا.

4-استنتاج عام:

تزخر الجزائر بمقومات سياحية هامة ينتظر أن تشكل في المستقبل ثروة للاقتصاد وولاية مستغانم من بين المناطق السياحية الجذابة، والتي يوجد بها العديد من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها قطب سياحي متميز يعمل على جلب السواح والمستثمرين خاصة في ظل الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للنهوض بقطاع السياحة من منح تسهيلات للاستثمار في المجال السياحي و صدور عدة قوانين متعلقة باستغلال المؤسسات الفندقية وكالات السياحة و السفر استغلال الشواطئ تنظيم نشاط المرشد السياحي التنمية المستدامة للسياحة المياه الحموية أماكن

التخييم..... غير أن كل هذه المؤهلات وحدها لا تكفي لجلب المستثمرين، إذ يجب اللجوء إلى التعريف بهذه المقومات كما يجب العمل بالإستراتيجية الجديدة و تجسيدها من خلال تطوير الخدمات و نوعيتها انجاز المنشات وفق المقاييس الدولية و تأهيل المنشات و البنى التحتية.

-فالسياحة بمستغانم تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في الاقتصاد باعتبارها موردا هاما في جلب العملة الصعبة ،تنشيط عملية المبادلات التجارية،الاستثمار مما يساهم في توفير مناصب شغل مؤقتة و دائمة و زيادة الإنفاق و المساهمة في التهيئة العمرانية.

5-الملاحق:

الجدول رقم (01): الشواطئ المسموحة للسباحة 21 شاطئ

01	- شاطئ سيدي منصور	(بلدية فرناكة)
02	- شاطئ استيديا	(بلدية استيديا)
03	- شاطئ استيديا شرقا	(بلدية استيديا)
04	- شاطئ اوريعه	(بلدية مزغران)
05	- شاطئ صبلات 1	(بلدية مزغران)
06	- شاطئ صبلات 2	(بلدية مزغران)
07	- شاطئ خروبة " سيدي المجدوب"	(بلدية مستغانم)
08	- شاطئ شليف " سوناكتار"	(بلدية مستغانم)
09	- شاطئ الصخرة	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
10	- شاطئ بن عبد المالك رمضان 1 " المرسى"	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
11	- شاطئ بن عبد المالك رمضان 2 " كلوفيس"	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
12	- شاطئ الشعايبية 1	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
13	- شاطئ حجاج 1	(بلدية حجاج)
14	- شاطئ حجاج 2	(بلدية حجاج)
15	- شاطئ عين إبراهيم 1	(بلدية سيدي لخضر)
16	- شاطئ عين إبراهيم 2	(بلدية سيدي لخضر)
17	- شاطئ الميناء الصغير	(بلدية سيدي لخضر)
18	- شاطئ الميناء الصغير الجهة الشرقية	(بلدية سيدي لخضر)

19	- شاطئ سيدي العجال	(بلدية خضرة)
20	- شاطئ البحارة	(بلدية أولاد بوغالم)
21	- شاطئ سيدي عبد القادر	(بلدية عشعاشة)

الجدول رقم (02): الشواطئ الممنوعة للسباحة 27 شاطئ.

01	- شاطئ صلامندر	" خطر التلوث والصخور"	(بلدية مستغانم)
02	- شاطئ نقطة القراصنة	" خطر الصخور"	(بلدية مستغانم)
03	- شاطئ الاخوة الثلاثة	" خطر الصخور"	(بلدية مستغانم)
04	- شاطئ مطحنة بيقور	" خطر الصخور"	(بلدية مستغانم)
05	- شاطئ سوناكتار رقم 02	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية مستغانم)
06	- شاطئ لكريك	" خطر التلوث والصخور"	(بلدية مستغانم)
07	- شاطئ صبلات غربا (أوريعة شرقا)	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية مزغران)
08	- شاطئ استيديا شرقا رقم 02	" خطر الصخور"	(بلدية استيديا)
09	- شاطئ إيلو	" خطر الصخور"	(بلدية استيديا)
10	- شاطئ الصخرة شرقا	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
11	- شاطئ الشعايبية رقم 02	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)

12	- شاطئ رأس إيفي غربا	" عدم وجود مسلك "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
13	- شاطئ رأس إيفي شرقا	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
14	- شاطئ دكارة غربا	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
15	- شاطئ دكارة شرقا	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
16	- شاطئ شلف شرقا (شرق منطقة واد شلف)	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية بن عبد المالك رمضان)
17	- شاطئ كاف الاصفر	" عدم وجود مسلك "	(بلدية سيدي لخضر)
18	- شاطئ واد الرمان " سيدي الظاهر"	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية سيدي لخضر)
19	- شاطئ واد الشهداء	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية سيدي لخضر)
20	- شاطئ سداوة	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية سيدي لخضر)
21	- شاطئ الميناء الصغير غربا	" خطر الصخور"	(بلدية سيدي لخضر)
22	- شاطئ الكاف الواعر	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية حجاج)
23	- شاطئ حجاج شرقا	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية حجاج)
24	- شاطئ كاف قادوس	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية خضرة)

25	- شاطئ النخلة	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية خضرة)
26	- شاطئ ميناء بحارة القديم (مرسى الشيخ)	" خطر الصخور "	(بلدية أولاد بوغالم)
27	- شاطئ لالة عابدة	" عدم توفر الشروط اللازمة "	(بلدية عشعاشة)

الجدول رقم (3): تعداد الفنادق المتواجدة في ولاية مستغانم لسنة 2016

اسم الفندق	الملكية القانونية	عدد العمال الدائمين	عدد العمال المتعاقدين
سنوسية	خاص	13	6
روايال	خاص	6	0
الساحل	خاص	9	0
رياض	خاص	5	0
بدر	خاص	5	0
باهية	خاص	6	0
الجزائر	حاص	1	3
الفتح	خاص	5	1
بلاسيتو	خاص	1	1
شمس	خاص	0	0
منتزه	خاص		
ولاد بن زين	خاص	14	2
المجموع		**65**	**13**

المرجع:مديرية السياحة لولاية مستغانم

الجدول رقم(4) توزيع الغرف والأسرة حسب فنادق ولاية مستغانم لسنة 2016:

الفنادق	الثلاثي الأول		الثلاثي الثاني		الثلاثي الثالث		الثلاثي الرابع	
	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الغرف	عدد الأسرة	عدد الغرف	عدد الأسرة
سنوسية	54	112	54	112	54	112	54	112
روايال	28	41	28	41	28	41	28	41
بلاسيتو	18	36	18	36	18	36	18	36
دار المعلم	36	71	36	71	36	71	36	71
الرياض	24	48	24	48	24	48	24	48
البدر	17	55	17	55	17	55	17	55
موتيل الباهية	19	36	19	36	19	36	19	36
الجزائر	14	22	14	22	14	22	14	22
الفتح	14	19	14	19	14	19	14	19
الساحل	15	45	15	45	15	45	18	36
الشمس	19	36	19	36	19	36	15	45
المنتزه	34	122	34	122	34	122	34	122
أولاد بن زين	-	-	-	-	12	72	12	72
المجموع	292	643	292	643	304	715	303	715

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم.

الجدول رقم (5) : "وكالات السياحة و الأسفار المتواجدة بولاية مستغانم"

العدد	اسم و كالة السياحة و الأسفار	تاريخ بداية الاستغلال	اليد العاملة
01	ادريسيا	1993/10/23	03
02	الأمل سفر	1993/08/17	04
03	توراف أجنسي	2003/07/22	04
04	اوديسي	1993/07/07	05
05	سوفريكات	2005/02/15	04
06	بن زين تور	2008/04/19	05
07	مجاهر	2008/04/19	05
08	موستا تور	2010	04

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم.

الجدول رقم(6) : "تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق في منطقة مستغانم من 2000-2012"

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاث الرابع	المجموع
2000	-	-	-	-	36144
2001	-	-	-	-	37279
2002	-	-	-	-	44570
2003	7954	6331	14051	9846	38182
2004	8456	5625	9542	5088	28711
2005	9542	7400	8767	5929	31638
2006	5491	7074	10097	4304	26966
2007	4316	4495	8604	4627	22042
2008	5520	6670	9609	5062	26861
2009	5330	7371	7321	5931	25953
2010	5266	6034	15197	4336	30833
2011	5054	7710	13397	7486	33647
2012	11290	11629	6454	0	42074

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم

جدول رقم (7):عدد الليالي السياحية لسنة2012 مقسمة حسب الجزائريين المقيمين وغير المقيمين والأجانب

السياح الجزائريين			السياح الأجانب			المجموع
الجزائريون المقيمون	الجزائريون غير المقيمين	المجموع	الأجانب المقيمون	الأجانب غير المقيمين	المجموع	42061
18865	50	36446	0	5615	5615	

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم

الشكل رقم (01) :"منحنى تطور عدد المصطافين لمنطقة مستغانم من سنة **2009**إلى غاية سنة**2012**

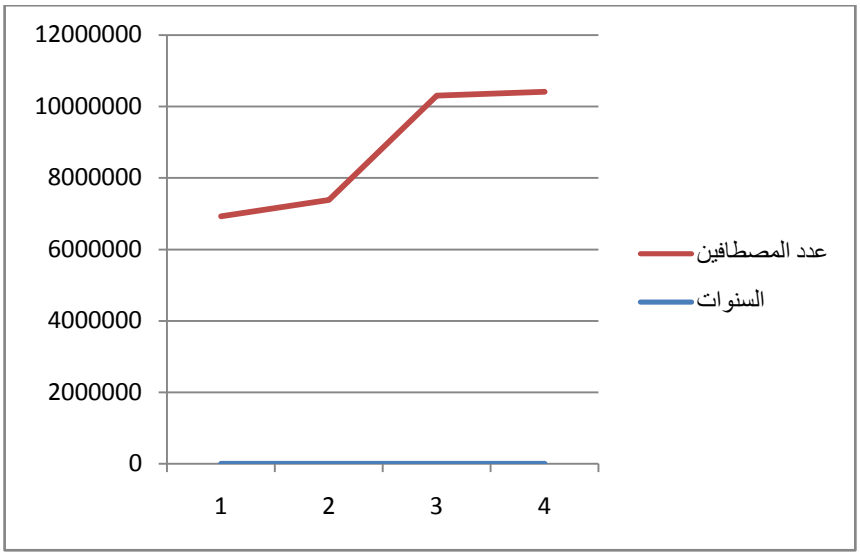

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم

تغير عدد المصطافين يعتبر كمؤشر للجذب السياحي في المنطقة ، من خلال المنحنى أعلاه اتضح زيادة في عدد المصطافين و زيادة الطلب على معظم الشواطئ المتواجدة بالمنطقة من سنة **2009** إلى سنة **2012** إلى **3482974** مصطاف.

جدول رقم (8): عدد الليالي للأجانب لسنة 2015 مقسمة حسب القارات.

	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	المجموع
إفريقيا	28	117	117	70	332
آسيا	2825	1063	1063	3	3891
أمريكا	93	90	90	0	273
أوروبا	191	609	609	220	1629
أستراليا	1	2	2	0	5

المرجع: مديرية السياحة لولاية مستغانم.

يبين الجدول رقم(8) أنواع الأسواق السياحية في ولاية مستغانم، بحيث أن أكبر حصة من سياح هم آسيويون، حيث سجلوا 1629 ليلة سياحية سنة 2012 وذلك بحكم المشاريع والاستثمارات المشتركة التي يشرف عليها اليابانيون في الولاية؛ يليهم الأوربيون بـ 1629 ليلة سياحية بحكم القرب الجغرافي، أما السوق السياحية الأسترالية فتحل المرتبة الأخيرة بـ 5 ليالي سياحية بعد إفريقيا وأمريكا.

الجدول رقم (9) : تهيئة الغابات لولاية مستغانم "

البلديات	الترتيب حسب الأولوية	اسم الغابة أو فرعها	المساحة
مستغانم	01	تهيئة غابات و ابتكار غابة خروبة	36 هكتار
مستغانم	02	تهيئة غابات و ابتكار هضاب مستغانم فرع1	16 هكتار
مستغانم	03	تهيئة غابات و ابتكار هضاب مستغانم فرع2	15 هكتار

بن عبد المالك رمضان	04	تهيئة و ابتكار غابات ويليس فرع غابة بورحمة	06 هكتار
سيدي لخضر	05	تهيئة و ابتكار غابة سداوة، فرع غابة سداوة	05 هكتار
بن عبد المالك رمضان	06	تهيئة و ابتكار غابة فرع غابة بورحمة	10 هكتار
ماسرى	07	تهيئة و ابتكار غابة ماسرى	10 هكتار
استيدية	08	تهيئة و ابتكار هضاب استيدية	15 هكتار
بوقيراط	09	تهيئة و ابتكار هضاب محارقه فرع غابة محارقة	20 هكتار
السور	10	تهيئة و ابتكار غابة مشاتة	40 هكتار

المرجع: المديرية العامة للغابات، محافظة الغابات لولاية مستغانم

منطقة التوسع السياحي	**البلدية**	**منطقة التوسع السياحي**	**البلدية**	**منطقة التوسع السياحي**	**البلدية**
ـ المقطع	فرناكة	6- رأس إيفي	بن عبد المالك رمضان	11- عين براهيم	سيدي لخضر
2- ستيديا	ستيديا	7- بن عبد المالك رمضان		12- زريفة	خضرة
3- اوريعة_صبلات	مزغران	8- حجاج	حجاج	13- كاف قادوس	
4- خروبة		9- كاف الأصفر	سيدي لخضر	14- سيدي عبد القادر	عشعاشة
5- شلف شاطئ		10- الميناء الصغير		15- بحارة	أولاد بو غالم

المرجع: مديرية السياحة لمنطقة مستغانم

كما تم اقتراح منطقة " الصخرة " لتصنيفها كمنطقة التوسع السياحـي السادسة عشر (16) ، التي تقع بين منطقتي التوسع السياحي " رأس أيفي " و " شلف شاطئ" تبلغ مساحتها 130 هكتار.

نتائج الدراسة

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط بين السياحة و الاقتصاد و أن السياحة تؤثر بشكل مباشرو غير مباشر على الاقتصاد بولاية مستغانم.
- تبين من خلال الدراسة أن للسياحة دور فعال في المساهمة في العمالة من خلال توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة خاصة في ظل أشغال التهيئة السياحية التي تشهدها ولاية مستغانم.
- تبين من خلال الدراسة أن السياحة بمستغانم لاتزال مشروعا قيد التنفيذ وأنها لاتزال تشهد ركودا بالرغم من المؤهلات الطبيعية و الإرث الحضاري للولاية و جهود التهيئة السياحية.
- بينت نتائج الدراسة أن الدولة أسندت مجموعة من المهام لمديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية مستغانم للنهوض بقطاع السياحة .
- كما تبين لنا أن السياحة بمستغانم تشهد اهتماما من طرف السلطات المحلية و الوطنية من خلال الغلافات المالية المخصصة لها من طرف الدولة ،القوانين الجديدة التي تسهل عملية الاستثمار السياحي ،مختلف عمليات التهيئة السياحية بالمنطقة.
- اتضح لنا من خلال الدراسة أن السياحة بمستغانم لا تزال تعاني من مشاكل فيما يخص تهيئة الأقاليم السياحية و المناطق الأثرية إضافة إلى مشاكل الأمن في المناطق المعزولة.
- تتبنى الجزائر إستراتيجية للنهوض بقطاع السياحة من خلال سعيها إلى جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025.

استنتاج عام

تزخر الجزائر بمقومات سياحية هامة ينتظر أن تشكل في المستقبل ثروة للاقتصاد، وولاية مستغانم من بين المناطق السياحية الجذابة، والتي يوجد بها العديد من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها قطب سياحي متميز يعمل على جلب السواح والمستثمرين خاصة في ظل الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للنهوض بقطاع السياحة من منح تسهيلات للاستثمارفي المجال السياحي و صدور عدة قوانين متعلقة باستغلال المؤسسات الفندقية وكالات السياحة و السفر استغلال الشواطئ تنظيم نشاط المرشد السياحي التنمية المستدامة للسياحة المياه الحموية اماكن التخييم.....

غير أن كل هذه المؤهلات وحدها لا تكفي لجلب المستثمرين، إذ يجب اللجوء إلى التعريف بهذه المقومات كما يجب العمل بالإستراتيجية الجديدة و تجسيدها من خلال تطوير الخدمات و نوعيتها انجاز المنشات وفق المقاييس الدولية و تأهيل المنشات و البنى التحتية.

فالسياحة بمستغانم تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في الاقتصاد باعتبارها موردا هاما في جلب العملة الصعبة ،تنشيط عملية المبادلات التجارية،الاستثمار مما يساهم في توفير مناصب شغل مؤقتة و دائمة و زيادة الإنفاق و المساهمة في التهيئة العمرانية.

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط إقتصادي- إجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط إقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

-والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الإقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الإستهلاك، الرحلات، الإتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وبالتالي تعتبر السياحة كعامل للتوسع الجهوي خاصة، لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الإقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الإقتصاد بشكل عام في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وفي إطار تتصف بها مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من صفة الإستدامة التي ينبغي أن تتصف بها.، والتي من أ همها الإهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع

سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها، كما يجب الإسراع في إدخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والآثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات أو الأقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.

كما يجب رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.